

لسنة

2007

0

0

7

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني



تحرير

د. محسن محمد صالح



الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

شكلت الأزمة الداخلية الفلسطينية، قبل اتفاق مكة وبعده، ومحاولات بعث الحياة في التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين سمتين مركزيتين لسنة 2007، وحددت هاتان السُّمَتان الإطار الذي تحركت فيه السياسات الدولية تجاه الموضوع الفلسطيني، إذ عملت القوى الدولية المختلفة على تكييف هاتين السُّمَتين بما يتناسب مع توجهاتها.

واتسمت سياسات بعض القوى الدولية في توجهاتها المركزية بالعمل على الحيلولة دون تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في المرحلة الأولى (من بداية العام وحتى اتفاق مكة)، وعند تشكيلها سعت إلى إفشالها من خلال إرهابها بمطالب مختلفة وتدخلات من وراء ستار. وبعضها راح يميز في المعاملة بين وزير وآخر، وقام بمقاطعة وزراء حماس ورئيس الوزراء نفسه.

وأسهمت السياسات الدولية، إلى جانب عوامل أخرى، في حدوث انشطار حاد في البنية الفلسطينية الحكومية والإقليمية، وتمثل ذلك في وجود حكومتين؛ في غزة ورام الله، وانفصال إداري ومالي مواز بين الضفة والقطاع.

وراحت بعض الجهود الدولية تعمل على استثمار هذا الانشطار بما يخدم رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة، وعمل البعض الآخر (روسيا وبعض دول العالم الثالث) على حث الأطراف الفلسطينية للعودة إلى التوحد.

وتشير المعطيات المتاحة أن قوى استثمار الانشطار وتوظيفه لأغراض استراتيجية، كانت أكثر حراكاً وفاعلية، ولعل الزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى الشرق الأوسط، والتي بلغت ثماني زيارات خلال العام، مؤشراً على "الحمى الدبلوماسية" التي تدفع نحو توظيف هذا الانشطار. وأفرزت هذه الحمى الدعوة لعقد مؤتمر دولي، وهو الهدف الذي لم تكن الولايات المتحدة متحمسة له قبل الانشطار، كما يتضح من التصريحات الأمريكية التي سنشير إليها في ما بعد.

ولرصد التوجهات الاستراتيجية الدولية تجاه هاتين السُّمَتين، سنعمل على تتبع سياسات كل من القوى المركزية في النظام الدولي نحو كل سمة لوحدها لنربط في نهاية التحليل بينها جميعاً.

أولاً: الولايات المتحدة

مع بداية سنة 2007 كانت الولايات المتحدة في وضع غير مريح في منطقة الشرق الأوسط؛ فضلاً عن ورطتها في

المستنقعين العراقي والأفغاني، كان حليفها الإسرائيلي يعاني اهتزازات عميقة بسبب خسائره الكبيرة وتجربته المريرة في حرب تموز / يوليو 2006 ضد لبنان. وفي الوقت نفسه، تمكنت حكومة حماس من الصمود بالرغم من الحصار الأمريكي الإسرائيلي والدولي. ومثل اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية فشلاً للسياسة الأمريكية في تمزيق الصف الفلسطيني؛ كما مثلت ردّة فعل حماس على خطة دايتون مفاجأة للأمريكان، عندما تمكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة.

غير أن السياسة الأمريكية استمرت في تكييف نفسها وتغيير تكتيكاتها في خط متعرج طوال سنة 2007، دون أن تُغيّر مسارها العام في السعي لحصار حماس وإسقاطها في قطاع غزة، وفي دعم الرئيس عباس وحكومة فياض ومسار التسوية. وقد حاولت الولايات المتحدة خلال سنة 2007 أن تهيئ المسرح لحربٍ أو لضربات قوية ضد إيران، غير أن مسار الأحداث لم يخدمها، خصوصاً بعد صدور تقرير الاستخبارات الأمريكية بأن برنامج إيران العسكري النووي قد توقف منذ سنة 2003. وهكذا، عانت السياسة الأمريكية مع نهاية سنة 2007 من حالة فقدان اتجاه، ولو مؤقتة، في الوقت الذي عادت فيه للتركيز على محاولة إنجاز مسار التسوية الفلسطيني - الإسرائيلي.

يرتكز التوجه الاستراتيجي الأمريكي في أبعاده المركزية، نحو الموضوع الفلسطيني، على ثلاثة

محاور:

المحور الأول:

تشكيل سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقبل بالمبادئ العامة التي تشترطها اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة)، والمتمثلة في الاعتراف بـ"إسرائيل"، ووقف المقاومة المسلحة، والقبول بالتفاوض الثنائي مع الدولة العبرية حول موضوع اللاجئين وأراضي 1967 والقدس، بعيداً عن التشبث بالقرارات الدولية ذات الصلة بهذه الموضوعات.

ولضمان تحقيق هذا الهدف، عملت الولايات المتحدة على عرقلة تشكيل أو تطوير حكومة وحدة وطنية تضم أيضاً القوى المطالبة بالتسوية على أساس القرارات الدولية والمبادرة العربية (مصطفى البرغوثي مثلاً) أو تضم قوى متحفظة على اتفاق أوسلو وخريطة الطريق وشروط

الرباعية (الجبهة الشعبية مثلاً). وقد كشف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر عن ذلك بقوله "إن السبب في تمسك اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بحصار الفلسطينيين، يعود للرغبة الأمريكية في إسقاط حركة حماس"¹، كما عملت الولايات المتحدة على استمرار الضغط باتجاه تشكيل سلطة فلسطينية ذات مواصفات معينة، تقبل بما أشرنا له سابقاً، وهو ما يتضح جلياً في الممارسات التالية:

1. الربط الواضح بين تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين وحجبها، وفقاً للسلوك السياسي للحكومة الفلسطينية. فكلما تقاربت حركتا حماس وفتح، تلوح الولايات المتحدة بتجميد المساعدات، ومثال ذلك تجميد الكونغرس تحويل 86 مليون دولار للرئاسة الفلسطينية بعد اتفاق مكة²، والعودة لاستئناف المساعدات بمجرد التباعد بين الحركتين، كما حدث بعد "أزمة الصلاحيات والشرعية" في غزة في حزيران / يونيو 2007، إذ أعلنت الحكومة الأمريكية من خلال قنصلها العام في القدس، جاكوب والاس، وبعد أقل من أربعة أيام من الأزمات، أن الولايات المتحدة سترفع الحصار عن الحكومة الجديدة التي سيشكلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد الأزمة، وهو القرار الذي نفذته الولايات المتحدة فعلاً بعد ثلاثة أيام³. وسبق ذلك تأييد فوري من وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، لحالة الطوارئ التي أعلنها عباس بعد "أزمة الصلاحيات والشرعية" في غزة، والإعلان الفوري من الولايات المتحدة باعترافها بشرعية حكومة سلام فياض⁴، التي تشكلت كحكومة طوارئ ثم حولت إلى حكومة تسيير أعمال ثم راحت تتصرف كما لو كانت حكومة شرعية نالت ثقة المجلس التشريعي كما يقضي النظام الداخلي المعدل، ثم تلا ذلك تبني الولايات المتحدة في أيلول / سبتمبر 2007 الموقف الإسرائيلي الخاص باعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"⁵.

إن المساعدات الأمريكية تمثل إحدى أدوات التدخل الرئيسية في إعداد مسرح التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، إذ تعمل الولايات المتحدة من خلال هذه المساعدات على تدعيم طرف فلسطيني محدد، يبدي استعداداً متواصلًا للاستجابة التدريجية والتراكمية للتصورات الأمريكية الخاصة بالتسوية من ناحية، وتحجب هذه المساعدات عن أطراف فلسطينية أخرى بمقدار ترددها في الاستجابة للتصورات الأمريكية من ناحية أخرى. وقد استخدمت هذا بداية ضد ياسر عرفات ثم ضد حكومة حماس الأولى وحكومة الوحدة الوطنية. والآن تستخدمه لدعم حكومة سلام فياض، وعملياً في الضغط على فتح وحتى

محمود عباس نفسه وذلك حين تجعل المساعدات من خلال سلام فياض .

ومن الواضح أن الطرف الأمريكي يدرك عمق الأزمة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، ويسعى لتوظيف هذه الأزمة توظيفاً سياسياً، إذ يقدم المساعدات لطرف معين (وهو حركة فتح تحديداً، وعبر الرئيس عباس)؛ ليساعدها على توظيف هذه المساعدات لتوسيع قاعدتها الشعبية، وتضييق الخناق على حركة حماس بشكل أساسي. وقد عبر مارك هيلبرن Mark Helprin من معهد كليرمونت الأمريكي The Claremont Institute عن ذلك بقوله "إن تقديم المساعدات من قِبَل الولايات المتحدة للضفة الغربية لإنعاشها؛ سيؤدي إلى انقلاب سكان غزة ضدّ حماس"⁶. فيكون ذلك مقدمة لإضفاء صفة الشرعية على أي اتفاق تتمخض عنه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التي ستلي المؤتمر الدولي الذي عقد في أنابوليس في نهاية عام 2007. ويجب الإشارة إلى الضغوط التي مورست عربياً، وحتى من خلال بعض الدول، لمنع تقديم أية مساعدات للشعب الفلسطيني، وليس لحماس أو الجهاد فقط. ولو تمّ رفع الحصار عربياً لما كانت المساعدات الأمريكية مؤثرة. علماً أن كل التقديرات التي اعتبرت أن محاصرة قطاع غزة، ستقلب السكان ضدّ حماس كانت وهمية وخاطئة.

وضمن هذا السياق لتوظيف البعد المالي توظيفاً سياسياً يمكن فهم إعلان الخارجية الأمريكية عن مكافأة مقدارها خمسة ملايين دولار، لمن يقبض على الأمين العام للجهاد الفلسطيني رمضان شلح⁷، واستمرار تجميد الأرصدة المالية لحركة الجهاد الإسلامي⁸، على اعتبار أنها حركة تتبنى المقاومة المسلحة.

في آب / أغسطس 2007 أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تزيد مساعدتها العسكرية لـ "إسرائيل" بستة مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، بحيث يصل الدعم العسكري السنوي الأمريكي إلى 3.1 مليار دولار سنوياً سنة 2018. ويحلّ هذا الاتفاق الجديد محل اتفاق قديم كان قد اقترحه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو سنة 1998، ويقضي بأن تقوم الولايات المتحدة بخفض تدريجي لمساعداتها الاقتصادية لـ "إسرائيل" (البالغة 1.2 مليار دولار سنوياً) بمعدل 120 مليون دولار سنوياً، وعلى مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 2000؛ وفي المقابل تكون هناك زيادة سنوية في الدعم العسكري مقدارها 60 مليون دولار للفترة نفسها؛ بحيث ينمو الدعم الأمريكي تدريجياً من 1.8 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار للفترة نفسها⁹.



2. إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية؛ لجعل المفاوضات تدور في فترة يكون المفاوضات الفلسطينية في أشد حالاته ضعفاً. ولعل مسلسل الصراع الدموي بين حماس وفتح منذ 2006، والفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وانسطار الشرعية الفلسطينية إلى شرعيتين في غزة ورام الله، تمثل مؤشرات على تهيئة المسرح التفاوضي القادم.

ولعل التقرير الذي نشرته وسائل الإعلام المختلفة، والذي تقدم به نائب الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى الشرق الأوسط، ألفارو دي سوتو، والذي نسب فيه إلى مسؤول أمريكي قوله "إن الولايات المتحدة معنية بمنع التقارب بين حماس وفتح... وإن الولايات المتحدة ستحجب مساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة ما لم تلتزم الأمم المتحدة بمقاطعة مالية للسلطة الفلسطينية المنتخبة"¹⁰، يؤكد الرغبة في تفكيك الجبهة الداخلية الفلسطينية، بل إن الولايات المتحدة جمدت مساعدة عسكرية بقيمة 200 مليون دولار لمصر إلى حين قيام مصر "بتدمير شبكات التهريب بين غزة ومصر"¹¹؛ مما يعزز هذا التوجه الأمريكي.

وتدعم دلائل هذا التوجه الأمريكي من خلال ما ورد في بيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد وولش، أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بتاريخ 2007/5/23، أي قبل انفجار أزمة أحداث قطاع غزة (الصلاحيات والشرعية الفلسطينية)؛ حيث قال:

إن المسار الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي يعترضه تحديات اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية... وإن على الولايات المتحدة العمل على دعم المعتدلين في مختلف المؤسسات الأمنية، وفي المؤسسات الرسمية وغير الحكومية... ويجب أن تتركز الجهود في الجانب المادي على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، دون أن تستفيد منها الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس¹².

فأمريكا تحارب خط حماس المقاوم أولاً، ومشكلة اتفاق مكة أنه يأتي خارج سياق السياسات الأمريكية في المنطقة والتي يحكمها مسار التسوية.

ولم تخف وزيرة الخارجية الأمريكية رايس التوجه الأمريكي نحو إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية، وبالتالي إضعاف المفاوضات الفلسطينية إلى أبعد قدر ممكن. فقد قالت في 2007/10/16 في مؤتمر صحفي في القاهرة "إن الولايات المتحدة تعارض الحوار بين فتح وحماس... وإن حماس منظمة إرهابية لا يمكن التعامل معها"¹³.

ويمكن الإشارة في هذا الجانب إلى الزيارات الثماني التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية راييس إلى المنطقة خلال سنة 2007، فالملاحظ أنها قامت بزيارة المنطقة في أشهر كانون الثاني / يناير، وشباط / فبراير، وآذار / مارس، ونيسان / أبريل على التوالي، ثم انقطعت عن زيارة المنطقة خلال أشهر أيار / مايو، وحزيران / يونيو، وهما الشهران اللذان استعرت فيهما الأزمة الداخلية الفلسطينية، وانتهت بالانشطار الحكومي، ومن المعلوم أن منسق الشؤون الأمنية بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية، كيث دايتون، كان قد تقدم بتقرير صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية في 2007/5/25 يشير فيه إلى أن "التيار يسير ضد المتطرفين المتشددين في غزة"¹⁴.

بعد ذلك بدأت راييس بالعودة للمنطقة منذ 30 تموز / يوليو، وآب / أغسطس، وأيلول / سبتمبر، وتشرين الأول / أكتوبر على التوالي لحشد التأييد لحكومة عباس في رام الله، ولعقد المؤتمر الدولي في أنابوليس، والذي تمّ في 27 تشرين الثاني / نوفمبر.

المحور الثاني:

تكيف مبادرة السلام العربية 2002 بشكل يتيح المجال أمام مزيد من الاستجابة العربية والفلسطينية للمطالب الأمريكية والإسرائيلية في التسوية السياسية.

لقد تعاملت الولايات المتحدة مع المبادرة العربية منذ طرحها على أنها نقطة بداية لا نقطة نهاية، ومن ثمّ فقد كرست جهودها الدبلوماسية نحو تكيف هذه المبادرة بشكل يجعلها مقبولة من الجانب الإسرائيلي. وذلك بالطلب من العرب اتخاذ خطوات تطبيعية وعدم رهن الموقف بالتسوية.

وارتأت الدبلوماسية الأمريكية أن تحقيق ذلك يجب أن يصحبه ضغط على المفاوض الفلسطيني، وإغرائه بكل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والإعلامية والاقتصادية الأمريكية والإسرائيلية؛ لتقديم تنازلات يتكئ عليها العرب ليتقدموا نحو الطرف الإسرائيلي أكثر.

إن الضغط على الجناح المقاوم في الجسد الفلسطيني (بما في ذلك تيارات معينة داخل فتح) من ناحية، والإغراء للجناح "غير المقاوم" في هذا الجسد من ناحية أخرى، يمكن في المنظور الأمريكي أن يطلق يد المفاوض الفلسطيني إلى جانب الضغط على الدول العربية لدعمه ودعم سلام فياض. وذلك لأهمية تحقيق اتفاق بين إيهود أولمرت وعباس لاستخدامه في خدمة الحزب الجمهوري في الانتخابات القادمة وتحسين صورة بوش التي ارتبطت بالإخفاقات. كما أن مثل هذا الاتفاق يخدم أولمرت ليدخل تحت رايته في انتخابات إسرائيلية تنقذه من السقوط بسبب مسؤوليته عن الفشل



في حرب تموز/ يوليو 2007 في لبنان. بالإضافة إلى أن عباس بحاجة إلى مثل هذا الاتفاق لإنقاذ خطه السياسي. كما يمكن أن يقود إلى تنازلات تخلص الأطراف العربية من كل حرج في التعامل مع "إسرائيل"، تمهيداً للتقدم نحو بناء "شرق أوسط جديد" توظفه الولايات المتحدة في منافسات أو صراعات دولية قادمة على المدى البعيد.

ولندلل على هذا التوجه الأمريكي، نشير إلى بيان ديفيد ولش مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، الذي أشرنا له سابقاً، حيث يقول "من خلال مناقشاتنا مع لجنة المتابعة المنبثقة عن الجامعة العربية... فهمنا أنه لم يقصد من المبادرة العربية أنها اقتراح يؤخذ كله أو يترك كله، بل هي مجرد قاعدة للمناقشة"¹⁵.

المحور الثالث:

عرف الموقف الأمريكي خلال عام 2007 تحولاً لافتاً للانتباه بخصوص عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الفلسطينية. ففي مطلع عام 2007 لم تبدِ الحكومة الأمريكية حماساً لفكرة عقد مؤتمر دولي، وهو ما عبرت عنه راييس بقولها:

إن فكرة المؤتمر الدولي هي فكرة ربما تكون في وقت ما لها فائدة، ولكن من خلال الحديث مع الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية توصلت إلى أنهم يريدون أن ينخرطوا في المفاوضات بشكل مباشر، ولا يريدون المجتمع الدولي كمجتمع دولي، وعلينا أن نكون في غاية الحرص بالنسبة للأمور المظهرية، وعلينا أن نركز في الجهود والعمل الفعلي"¹⁶.

غير أن الموقف الأمريكي تبدل في شهر تموز/ يوليو، وتحديدًا في 16/7/2007، حيث دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه أطراف إقليمية ودولية لبحث المشكلة في الشرق الأوسط، لكنه أشار إلى "أن الولايات المتحدة مستعدة لقيادة المناقشات... لكن المشكلات يجب أن تحل من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين"¹⁷.

ويبدو أن التحول في الموقف الأمريكي كان ناتجاً عن عدد من العوامل:

1. الاضطراب الفلسطيني الداخلي (متمثلاً في العنف الدموي، وانهيار حكومة الوحدة الوطنية، وأزمة الصلاحيات والشرعية بين الضفة وقطاع غزة، والأزمة الاقتصادية الخانقة، والمزاج الشعبي الفلسطيني المتأزم).

من الطبيعي أن ينعكس الوضع الداخلي الفلسطيني على القدرة التفاوضية للطرف الفلسطيني، وحيث إن الوضع الفلسطيني يكاد يكون في أضعف حالاته منذ 1967، فإن ذلك يوفر الفرصة الذهبية لانتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات، التي سيكون المفاوضات الفلسطيني مضطراً لتقديمها تحت وطأة هذه الظروف الصعبة.

ومن الملاحظ أن الدعوة الأمريكية لعقد مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27 استهدفت التفاوض مع الفلسطينيين قبل تمكنهم من العودة لوحدتهم، التي يبدو أن النخبة السياسية الأمريكية تعتقد في معظمها أنها ستعود ففي؛ سؤال لـ 44 خبيراً أمريكياً (مثل صموئيل بيرغر Samuel Berger، وبريجنسكي Zbigniew Brzezinski، ووارن كريستوفر Warren Christopher، وإدوارد لتواك Edward Luttwak، وأنتوني زيني Anthony Zinni... الخ) عن احتمالات استمرار الانفصال بين غزة والضفة الغربية أجاب 81% بعودته، (45% قالوا لن يستمر، و36% قالوا إنه سيستمر لفترة ثم ينتهي)، لكن اللافت للانتباه هو السؤال الخاص بالموقف الأمريكي من هذا الانفصال؛ فقد كانت النتائج كالتالي¹⁸:

- 50% طالبوا بالعمل على إعادة الوحدة.
- 25% طالبوا بالتعامل مع فتح وحماس كحكومتين منفصلتين، وبمساندة عباس وفتح كجهة شرعية والتعامل مع حماس كجهة غير شرعية.
- 16% طالبوا بأن تنتظر الحكومة الأمريكية إلى أن ينتصر أحد الطرفين.
- 7% طالبوا بمساندة حركة فتح وعزل حماس.

2. البيئة الإقليمية: ربما تكون شبكة العلاقات العربية - العربية في حالتها الراهنة لا تقل سوءاً عن الوضع الفلسطيني، فالعلاقات السورية - السعودية والعلاقات السورية - المصرية أقرب للمتوترة، والأزمة اللبنانية والعراقية والسودانية والصومالية، بل وحتى توترات منطقة المغرب العربي (موضوع الصحراء الغربية، وموضوع سبتة ومليلة مع إسبانيا والتي عادت للظهور خلال سنة 2007) كلها تجعل الموقف العربي غير قابل للتنسيق أو التأثير.

ويغري مثل هذا الوضع على استثماره من قبل الولايات المتحدة و"إسرائيل" بشكل خاص، حيث سيجد المفاوض الفلسطيني نفسه في ظروف لا تسعفه على تحقيق أية إنجازات إلى جانب الخواء في جبهته الداخلية.

3. الظروف الداخلية الأمريكية: يسعى الرئيس الأمريكي إلى تحقيق قدر من النجاح يُرمم الشقوق التي أصابت صورة إدارته بشكل خاص، والولايات المتحدة بشكل عام، لا سيما في العراق وأفغانستان، ومواجهة الأزمة المتزايدة لمكانة الدولار في الاقتصاد العالمي، وسلسلة الاستقالات المتلاحقة لكبار موظفي هذه الإدارة.

وقد عبر كبير موظفي البيت الأبيض، جوشوا بولتون Joshua Bolton عن هذا التصور بقوله "يريد الرئيس بوش أن يكون خليفته، أيًا كان الحزب الذي ينتمي له، قادراً



على التواجد الدائم في الشرق الأوسط، وأن تبقى الولايات المتحدة محترمة وقوة لها نفوذ في المنطقة"¹⁹.

4. الرغبة الأمريكية في استثمار رئاسة توني بليز رئيس الوزراء البريطاني السابق للجنة الدولية الرباعية، ومن الملاحظ أن تصريحات بليز تشير إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى جعل وظيفة اللجنة الرباعية محصورة في الشق الخاص بالمساعدات الدولية الاقتصادية للفلسطينيين، والتأكيد على ترك المفاوضات السياسية لما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي. وهو الأمر الذي سينتهي لصالح الطرف الإسرائيلي بفعل الخلل الكبير في موازين القوى.

وقد عكس تصريح لجيمس وولفنسون James Wolfensohn، مبعوث اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، والذي ترك منصبه هذا في أيار / مايو 2005 حدود حركة اللجنة الرباعية؛ فقد ذكر وولفنسون بأنه ترك المنصب نتيجة "الإحباط من عدم تحقيق تقدم"²⁰.

نتيجة لكل هذه العوامل سعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر دولي في أنابوليس بالولايات المتحدة في 2007/11/27، تمكنت فيه من حشد حضور دولي كبير؛ حيث شارك فيه 44 دولة من بينها الدول دائمة العضوية في الأمم المتحدة، وعدد من الدول الأوروبية العربية والإسلامية، ودول عدم الانحياز مثل الهند، وبعض الدول الإفريقية ومنها جنوب إفريقيا. ويمكن لنا التوقف أمام عدد من الملاحظات على هذا المؤتمر:

أولاً: إن الدور الأمريكي، وطبقاً لما تمّ الإعلان عنه، لن يكون أكثر من الدور المساعد، تاركاً النتائج للمفاوضات الثنائية بين الطرفين (وهي نتائج محكومة بموازن القوى المختلة تماماً لصالح الطرف الإسرائيلي)، ويمكن الاستدلال على ذلك مما يلي:

1. يقول الرئيس الأمريكي في خطابه الافتتاحي للمؤتمر "سنستخدم قوتنا لمساعدتكم عندما تقدمون على اتخاذ القرارات الضرورية"²¹.
2. ورد في البيان الختامي للمؤتمر ما نصه "الولايات المتحدة ستراقب وتَحْكُم (monitor and judge) على مدى وفاء الأطراف بالتزاماتهم"²².
3. ورد في البيان الختامي النص على "إطلاق مفاوضات ثنائية للتوصل إلى معاهدة سلام تحل كل القضايا العالقة، بما فيها كافة المسائل الجوهرية دون استثناء".
4. نصّ البيان على "تشكيل لجنة تسيير (Steering Committee)، برئاسة مشتركة من الطرفين"، أي دون مشاركة من الولايات المتحدة.

وذلك يعني أن درجة التزام الولايات المتحدة لن تكون بالقدر الذي سيؤثر من الناحية العملية على الطرف الإسرائيلي، بل سيتترك المفاوض الفلسطيني في مواجهة الطرف الإسرائيلي المسلح بكل أدوات الضغط السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية، بينما يفتقد الطرف الفلسطيني كل هذه الأدوات بما فيها المقاومة المسلحة.

ثانياً: يتضح من نص البيان الختامي أن الأولوية للخطوات العملية ستقع على عاتق الطرف الفلسطيني، إذ يشير البيان إلى أن تنفيذ معاهدة السلام المستقبلية مرهون بتنفيذ خريطة الطريق، ومعلوم أن خريطة الطريق (التي وُقِّعت من قبل اللجنة الرباعية) تستدعي من الطرف الفلسطيني تفكيك البنية التحتية لشبكات المقاومة الفلسطينية، ووقف المقاومة المسلحة، وهو ما نصّ عليه البيان في إشارته في فقرته الثانية بعد الديباجة إلى "مواجهة الإرهاب والتحريض".

ثالثاً: أشار البيان في مقدمته إلى أن الرئيس عباس قد شارك في المؤتمر "بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية"، وهو ما يعني إلزاماً ضمناً من قبله للمنظمات المنضوية في منظمة التحرير بالنتائج وبالمؤتمر الدولي.

وانسجاماً مع توجهات مؤتمر أنابوليس، عقد مؤتمر دولي في باريس في 2007/12/17، لتقديم المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وتعهد المانحون في المؤتمر بتقديم 7.4 مليار دولار خلال السنوات الثلاث القادمة (أي حتى نهاية 2010). وقد تعهدت الولايات المتحدة بدفع 555 مليون دولار خلال عام 2008، من بينها 400 مليون دولار كان البيت الأبيض قد أعلن عنها، ولم يكن الكونجرس قد صادق عليها بعد. غير أن الالاف للنظر أن المبالغ التي جرى التعهد بدفعها في مؤتمر باريس من قبل المشاركين وعددهم 88 مانحاً (68 دولة و20 مؤسسة ومنظمة مالية ودولية) سيتم صرفها تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من ناحية، "ويجب أن يرافق تقديمها خطوات نحو تسوية دائمة" من ناحية أخرى، كما صرح بليز²³.

ولتقييم نتائج مؤتمر أنابوليس من وجهة النظر الأمريكية، نتوقف عند تقييم رسمي له وآخر غير رسمي من قبل مراكز أبحاث أمريكية:

1. التقييم الرسمي: اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أن حضور عدد من الدول العربية مؤشر على المضي خطوة إلى الأمام في اتجاه الاتصال بـ"إسرائيل"، وقالت في مقابلة لها مع محطة إي بي سي الأمريكية "إن دولاً عربية مثل السعودية لم تكن فاعلة في مسيرة السلام، أصبحت موجودة فيها"²⁴.

2. تقييم مراكز الأبحاث الأمريكية²⁵: يقول آرون ديفيد ميللر Aaron David Miller من مركز وودرو ويلسون Woodrow Wilson Center "لست مقتنعاً بأن الأطراف مدركة

لمدى جدية وحجم العمل المطلوب لإنجاز ما وعدوا بالقيام به مع نهاية ولاية بوش". أما جون ألترمان Jon Alterman من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies فيرى أن "ليس لدى الأطراف لا الدعم المحلي من شعوبهم ولا السيطرة على حكوماتهم لإنجاز شيء خارق". ويشير باحث آخر وهو بروس ريدل Bruce Riedel من معهد بروكينجز Brookings Institute إلى مدى التزام الولايات المتحدة للوصول إلى نتائج واضحة فيقول "ثمة شك كبير في أن الإدارة الأمريكية مستعدة للانخراط الكافي لإنجاز ما تعهدت به". بينما يرى دانييل ليفي Daniel Levy من المؤسسة الأمريكية الجديدة New American Foundation أن الرئيس الأمريكي استثمر "هيبته بشكل لم نعتد عليه".

مما سبق يمكن أن نصل إلى أن التوجه الاستراتيجي الأمريكي خلال عام 2007 تمحور حول الملامح الاستراتيجية التالية:

1. تصفية المقاومة الفلسطينية المسلحة وتدعيم تيار التسوية السياسية في الساحة الفلسطينية.
2. الضغط على الدول العربية لدعم المفاوضات الثنائية ولتأييد عباس وفضاض وعزل حماس والوقوف ضدها.
3. إبقاء الأزمة اللبنانية دونما حل.
4. تشديد الخناق على سورية.
5. إبقاء قرار الحرب قائماً ضد إيران وإن بوتيرة أدنى.
6. الحيلولة دون المصالحة السورية - السعودية والتفاهم المصري - السوري - السعودي.

ومن الواضح أن محصلة هذه الملامح هي خدمة الأجندة الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة.

تشير دراسة السياسة الأوروبية نوعاً من الإشكال المنهجي، فهناك سياسة أوروبية خارجية، يجري الإعلان عنها من قبل

منسق السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية خافيير سولانا من ناحية، لكن بعض جوانب هذه السياسة لا يتسق في بعض الأحيان مع مواقف تعلن عنها أو تمارسها بعض دول الاتحاد بشكل فردي من ناحية أخرى.

ويلاحظ من ناحية ثالثة ومن خلال استطلاعات الرأي العام الأوروبية أن إيقاع التغيير في توجهات الرأي العام الأوروبية يسير بوتيرة أسرع من التغيير في التوجهات السياسية الرسمية

تجاه الوضع في الشرق الأوسط. فثمة هوة ما بين الرأي العام الأوروبي وبين الموقف الرسمي الأوروبي إزاء الموقف من العدوان والاحتلال الإسرائيلي والتعاطف مع الشعب الفلسطيني أو الحرب على العراق أو الحرب على إيران.

وبناء على ذلك، سنتناول الموقف الأوروبي بشكل عام من خلال مواقف الاتحاد، مع التنويه إلى السياسات الفردية، التي يتم التعبير عنها من قبل مسؤولي الدول الأوروبية الأساسية (ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا)، دون إغفال المواقف الأوروبية الأخرى للدول الأقل وزناً في صنع القرار السياسي الأوروبي.

وكما أشرنا في تناول الموقف الأمريكي؛ فإننا سنتابع الموقف الأوروبي بخصوص مسألتين مركزيتين هما الأزمة الفلسطينية الداخلية، ومحاولات تنشيط مسار التسوية السياسية للصراع مع "إسرائيل".

1. الأزمة الداخلية الفلسطينية:

اتسم الموقف الأوروبي بشكل عام بأنه "أقل" حدة في موقفه من فوز حركة حماس في الانتخابات سنة 2006 من الموقف الأمريكي، لكنه حافظ على موقف ثابت بعد ذلك يتمثل في الضغط التدريجي والمتزايد على حركة حماس للقبول بشروط اللجنة الرباعية، لا سيما الاعتراف بـ "إسرائيل"، ونبذ العمل المسلح والقبول بكل الاتفاقيات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية مع "إسرائيل".

ذلك يعني أن بعض الدول الأوروبية ترى أن الحوار أو الاتصال بحركة حماس يساعد في الوصول إلى الأهداف المطلوبة، وأن ضبط الأزمة الداخلية الفلسطينية يساعد في ذلك، لذا نجد أن وزير خارجية إيطاليا ماسيمو داليمما Massimo D'Alema يرحب بحوار بين حركتي حماس وفتح منذ بداية العام، وأبدى تأييداً لحوارهما في غزة. واعتبرت مفوضة الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالدرنر Benita Ferrero-Waldner أن الاتصال بحركة حماس "يشجع الحركة على التغيير"²⁶.

لكن هذه المواقف كانت في الغالب مرتبطة بعدد من الشروط أشار لها وزراء خارجية دول أوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا وهي²⁷:

- أ. إعلان الحكومة احترامها للقرارات الدولية والاتفاقيات السابقة.
- ب. اعترافها بقيادة محمود عباس للمفاوضات مع "إسرائيل".
- ج. وقف إطلاق الصواريخ وتهريب الأسلحة إلى غزة.
- د. الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حماس في 2006/6/25، وقد أبدى الرئيس

الفرنسي نيكولا ساركوزي اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع.

وتعزز هذا التوجه بموقف البرلمان الأوروبي الذي طالب أغلب أعضائه برفع الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية، التي تلت اتفاق مكة في شباط / فبراير 2007. وقد أيد هذا الموقف النواب الذين يمثلون الاشتراكيين والخضر والليبراليين واليسار الموحد، بينما عارضه نواب حزب الشعب الموحد²⁸.

وقد اتخذ التعامل مع الحكومة الفلسطينية شكلاً غير مألوف في تاريخ الدبلوماسية، إذ اتجهت أغلب الدول الأوروبية للتعامل مع الوزراء غير المنتمين لحركة حماس فقط، وبعد تفجر الأوضاع في شهر حزيران / يونيو بين فتح وحماس، ودخول المجتمع الفلسطيني في أزمة الصلاحيات والشرعية بين رام الله وغزة، توقفت كافة الاتصالات الأوروبية مع غزة، واعتبرت الحكومة القائمة في رام الله برئاسة سلام فياض هي الحكومة الشرعية، وتم رفع الحصار المالي من قبل الاتحاد الأوروبي عن هذه الحكومة²⁹. وبالمقابل فقد أعلنت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية أنطونيا موشان Antonia Mochan بأن الاتحاد الأوروبي " لن يمول الوقود لغزة إذا كانت حماس ستجبي الفواتير"، وعاد الاتحاد لتمويل الكهرباء بعد أن أكدت حماس بأنها ليست الجهة التي تجبي فواتير الكهرباء³⁰.

وعند تتبع السياسات المختلفة للدول الأوروبية كل منها على حدة، نجد تبايناً واضحاً في بعض الأحيان بين هذه الدول، وتبايناً بين تصريحات المسؤولين في الدولة الواحدة أحياناً أخرى.

وقد يعود بعض هذا التضارب إلى التغيير في الحكومات الأوروبية، كما حدث في فرنسا وبريطانيا وألمانيا خلال هذا العام من ناحية، ولتباين توجهات القوى السياسية المختلفة داخل هذه الدول الأوروبية من ناحية أخرى.

ويمكن تقسيم المواقف الأوروبية من الحكومات الفلسطينية خلال سنة 2007 (حكومة حماس قبل اتفاق مكة، وحكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وحكومتَي رام الله وغزة) إلى ثلاثة مواقف:

أ. المواقف التي اقتصر تعاملها مع جناح من الحكومات الفلسطينية دون الجناح الآخر، حيث تعاملت مع الوزراء من خارج حركة حماس فقط، وتمثلت هذه المجموعة في الدول الأوروبية المركزية؛ وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

غير أن مواقف هذه الدول شهدت قدراً من التذبذب في حداثها، ولعل موقف الحكومة الفرنسية، هو الذي عرف التغيير الأكثر حدة، فبعد وصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، أخذ وزير خارجيته برنار كوشنير Bernard Kouchner يعبر عن موقف أكثر عداء لحماس، وأكثر قرباً من فتح.

وقد عبر ساركوزي بشكل عام عن هذا الموقف بقوله "لدي سمعة بأنني صديق لإسرائيل، وهذا صحيح، ولن أساوم أبداً على أمنها"³¹. وفسر كوشنير هذا إجراءً بهجوم على حماس، حيث اتهمها بأن لها "علاقات مع القاعدة"، ثم إن حكومته ستقدم المساعدات المالية المباشرة للحكومة التي عينها عباس في رام الله³². لكن ساركوزي طالب في مؤتمر باريس للدول المانحة بانسحاب "إسرائيل" من الضفة، وتجميد الاستيطان، وإعادة فتح المؤسسات في القدس الشرقية، ومساعدة الشعب المعزول في غزة؛ ولكنه طالب من ناحية ثانية بتشكيل قوة دولية لمساعدة أجهزة الأمن الفلسطينية³³. وساند مثل هذه التوجهات وزير الدفاع الألماني فرانز جوزيف يونج Franz Josef Jung، الذي دعا إلى "دعم حركة فتح وعزل حماس"³⁴.

ب. تبنت مواقف بعض المسؤولين في هذه المجموعة من الدول فكرة ضرورة التواصل مع الجناح الآخر من الحكومات الفلسطينية وبالتحديد وزراء حماس، فوزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير Frank Walter Steinmeier طرح، في مؤتمر عُقد في لندن في بداية سنة 2007 بخصوص الوضع في العراق، رأيه في العلاقة مع حماس فقال: "ليس بإمكاننا الطلب من حماس تسليم سلطتها قبل أن نتحدث ونتفاوض معها، فهذا الأمر لم نفعله مع منظمة الشين فين [Sinn Fein] وخصوصاً في إيرلندا"³⁵.

وفي بريطانيا طالبت لجنة برلمانية بإجراء محادثات مع حماس؛ لأن "عزل حماس سيزيد من اقترابها من إيران"³⁶، بل إن رئيس وزراء إيطاليا رومانو برودي Romano Prodi دعا في آب / أغسطس إلى الحوار مع حماس حتى بعد سيطرتها على قطاع غزة³⁷. كما اتهم رئيس وزراء هولندا الأسبق، دريس فان أخت Dries van Agt التعامل من قبل اللجنة الرباعية مع الحكومة الوطنية الفلسطينية (التمييز بين الوزراء) على أنه "نوع من المعايير المزدوجة وتتناهى مع مبادئ التوازن والحياد والعدل"، وساند هذا التوجه رئيس البرلمان الإيطالي، فاوستو بيرتنوتي Fausto Bertinotti، الذي وصف الحكومة الوطنية بأنها "حكومة شرعية"³⁸. كما أعلن الحزب الاشتراكي السويدي (وهو أكبر الأحزاب السويدية) اعترافه بحكومة الوحدة الوطنية بكامل وزرائها دون تمييز³⁹.

وحيث إن هاتين المجموعتين تمثلان القوى المركزية في الاتحاد الأوروبي، فإن هذا التوجه انعكس بشكل عام على سياسة الاتحاد الأوروبي، من موضوع الأزمة الداخلية الفلسطينية، على النحو التالي:

1. الضغط المتواصل على حركة حماس لتغيير مواقفها، وتقديم المزيد من الإغراءات لحركة فتح؛ للاستمرار في نهج التسوية السياسية مع "إسرائيل"، ولعل البيان الذي أصدره



وزراء خارجية عشر دول أوروبية في حزيران / يونيو دعماً للرئيس عباس⁴⁰، يمثل التعبير الأوسع نطاقاً عن هذه السياسة. وقد عبر بلير عن استراتيجية إغواء حماس من خلال قوله "إن بعض الإشارات التي تصدر من حماس ليست بلا فائدة، لكننا في حاجة إلى معرفة أين تتموضع فعلياً"⁴¹.

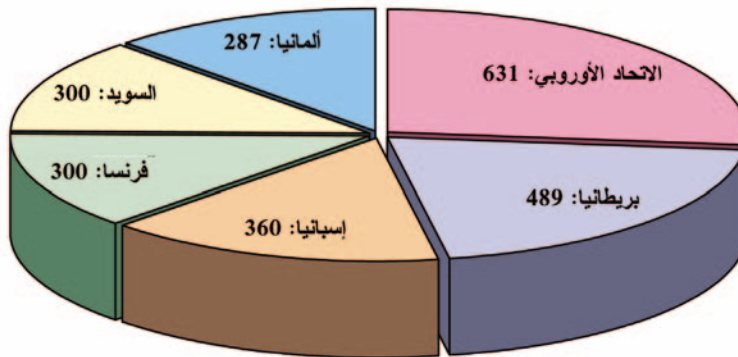
2. تقديم مساعدات اقتصادية تحول دون الوصول إلى كارثة إنسانية، مع ضمان عدم استفادة حركة حماس من هذه المساعدات بأي شكل من الأشكال.

وتندرج المساعدات الأوروبية، التي تمّ التعهد بتقديمها في مؤتمر باريس في 2007/12/17 في هذا السياق، وبخاصة الربط الواضح بين المساعدات والتقدم في عملية التسوية، وقد تعهد الأوروبيون في مؤتمر باريس بمساعدات على النحو التالي⁴²:

جدول 5/1: التعهدات الأوروبية المالية للسلطة الفلسطينية في مؤتمر باريس (بالمليون دولار)

الجهة	قيمة التعهدات
الاتحاد الأوروبي	631
بريطانيا	489
إسبانيا	360
فرنسا	300
السويد	300
ألمانيا	287
المجموع	2,367

التعهدات الأوروبية المالية للسلطة الفلسطينية في مؤتمر باريس (بالمليون دولار)



ج. ثمة طرف ثالث حاول أن يبقي علاقاته مع حماس قائمة، حتى بعد سيطرتها على غزة، إلا أنه تراجع أمام الضغط الخارجي؛ مثل النرويج، التي قررت قطع علاقاتها مع حماس بعد

عدة اتصالات بينهما، وهو أمر أبلغه وزير الخارجية النرويجي يونس غار ستوري Jonas Gahr Store لـ "إسرائيل"⁴³. غير أن وفداً إيطالياً من السياسيين والنواب التقى ممثلين عن حركة حماس في الضفة الغربية، وأجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الحكومة المقالة في غزة، إسماعيل هنية، في أواخر كانون الأول / ديسمبر 2007 على الرغم من الضغوط من جهات مختلفة لمنع الاتصال بحركة حماس⁴⁴.

2. التسوية السياسية:

يبدو من خلال التصريحات الأوروبية المختلفة أن أوروبا تستشعر توجهات الولايات المتحدة في محاولة التفرد بالبعد السياسي في التسوية، ولعل تصريح نائب وزير الخارجية الإيطالي، هون أوغو إنتيني Hon. Ugo Intini، يوضح ذلك حيث يقول "إن نظرية الحل المنفردة التي تبنتها الإدارة الأمريكية خلال الفترة الماضية، تتراجع لصالح مفهوم الحل المشتركة"⁴⁵،

وهو ما ينسجم مع دعوة وزير الخارجية الإسباني ميغيل موراتينوس والاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الأول من عام 2007، وضمّ الدول العربية لمجموعة اللجنة الرباعية⁴⁶. وهو اقتراح خطير لأنه يستدرج العرب لموقف الرباعية الذي ترك كل شيء للمفاوضات.

ويحدد الاتحاد الأوروبي في بيان له في 2007/1/22 إطار التسوية على أنه "إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها في أمن وسلام"⁴⁷. وتمهيداً لتحقيق ذلك، رأى سولانا أن على "إسرائيل" أن تجمد بناء المستوطنات في البداية، والتي قال إنه صدم لسرعة بنائها⁴⁸.

لكن بعض المواقف الأوروبية، لا سيّما البريطانية، تسهم في رسم حدود التسوية قبل أن تبدأ المفاوضات، ففي موضوع اللاجئين، الذي يعدّ أحد أهم الموضوعات، يقول وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الأوسط كيم هاولز Kim Howells "إن حقّ اللاجئين في العودة إلى أماكن أجدادهم غير منطقي، وإن الأردن من الدول التي لها تاريخ طويل ومعرفة في استقبال اللاجئين والنازحين من مختلف دول الجوار، كما أنه دولة مضيافة ونتعلم منه الكثير". ويؤكد هاولز أنه "لا يمكن العودة إلى ما قبل عام 1948"⁴⁹.

وإذا كانت الولايات المتحدة تضمن دورها بحكم نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي تبدو أكثر اتكاء على المتغير الاقتصادي في توسيع دوره في التسوية؛ وهي استراتيجية يبدو أن الولايات المتحدة تحبها؛ لأنها تؤدي إلى تخفيف العبء الاقتصادي عن كاهل الولايات المتحدة؛ فقد بلغ معدل المساعدات التي يقدمها الاتحاد للسلطة الفلسطينية سنوياً

مليار دولار، إلى جانب القيام بتدريب ضباط الجمارك وضباط الحدود وضباط الشرطة، إلى جانب إرسال مراقبين أوروبيين للحدود (هناك حوالي 70 فرداً من الاتحاد الأوروبي لمراقبة معبر رفح).

لكن حدود الدعم الاقتصادي للفلسطينيين تتضح أبعاده من تصريح ممثل مكتب المفوضية الأوروبية لدى السلطة الفلسطينية، جون كير John Kjaer في أيلول / سبتمبر 2007، حيث قال "إن حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"⁵⁰. والملاحظ أن هذا التصريح جاء بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن عقد المؤتمر الدولي للتسوية في تشرين الثاني / نوفمبر 2007.

ويتفق الموقف البريطاني مع الموقف الأمريكي في موضوع التسوية السياسية من زاوية ضرورة استثمار الأزمة الداخلية الفلسطينية، فخلال الاقتتال الفلسطيني قبيل اتفاق مكة قالت وزيرة الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت Margaret Beckett "إن زعماء العالم سيصبحون مذنبين بارتكاب إهمال جسيم، لعدم انتهاء الفرصة في الشرق الأوسط لدفع المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين... سيكون إهمالاً جسيماً عدم انتهاء مثل هذه الفرصة"⁵¹.

واتسق موقف الفاتيكان مع الموقف الأوروبي من خلال دعوة البابا، بينديكت السادس عشر Pope Benedict XVI، خلال لقاء له مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في أيلول / سبتمبر 2007 "إلى بذل كافة الجهود لإيجاد حل عادل، كما أيد فكرة عقد مؤتمر السلام الدولي الذي دعا له الرئيس بوش".

وقد رسم الاتحاد الأوروبي ملامح توجهاته الاستراتيجية تجاه التسوية في بيان أصدره في 2007/11/25، أي قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس، وقد أطلق الاتحاد على توجهاته اسم "بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: استراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي" State building for peace: an EU Action Strategy⁵²، وقد حدد الاتحاد الأسس التي يقوم عليها السلام وهي: الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية، وخريطة الطريق، والاتفاقات السابقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وتدعو استراتيجية الاتحاد إلى قيام اللجنة الرباعية، وبمساندة من المجتمع الدولي، برعاية عملية السلام.

ومن اللافت للنظر أن الخطة الاستراتيجية الأوروبية تدعو إلى:

استمرار التعاون مع الشركاء العرب، والتعهد بالمساعدة طبقاً لنتائج أنابوليس، وإنشاء قوة أمنية عصرية وديموقراطية في الدولة الفلسطينية، بالتعاون الكامل مع المنسق الأمني الأمريكي. كما سيضع الاتحاد برامجه ونشاطاته بشكل يساهم في وحدة وتواصل الدولة الفلسطينية بين الضفة وقطاع غزة، والعمل على إيجاد حل لقضية القدس وحل عادل لقضية اللاجئين.

وقد أعلن سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، انتهاء اعتماد قوة الشرطة الأوروبية المدنية لمساعدة السلطة الفلسطينية في تحمل المسؤولية وحفظ النظام⁵³.

وبعد انعقاد المؤتمر، وصف سولانا نتائجه بأنها "إنجاز باهر"، وقال إن الخطة الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد هي "لجعل دور الاتحاد خلاقاً أكثر، وإيجابياً أكثر، وطموحاً أكثر"⁵⁴.

ومن الضروري أخذ وجهة نظر الرأي العام الأوروبي في الاعتبار عند تفسير السياسة الأوروبية الرسمية، إذ إن القيادات السياسية في هذه الدول تتلمس توجهات الرأي العام وتضعها قدر الإمكان في الحساب؛ لأنها تدرك أن صناديق الاقتراع تشكل مصدر وجودها في السلطة.

وتشير استطلاعات الرأي العام الأوروبي إلى أن المسافة بين السياسة الرسمية وتوجهات الرأي العام الأوروبي ما تزال بعيدة، على الرغم من تأثير هذا الرأي العام نسبياً، فقد دلّ استطلاع للرأي العام الأوروبي أجرته مؤسسة الـبي بي سي خلال الفترة من 2007/11/3-2007/1/16، على اتساع قاعدة الصورة السلبية لـ"إسرائيل" في الذهن الأوروبي، فقد صُنفت "إسرائيل" الدولة الأسوأ في العالم لما نسبته 77% من الألمان، و66% من الفرنسيين، و65% من البريطانيين، و58% من الإيطاليين (مقابل 33% من الأمريكيين)⁵⁵.

وفي استطلاع آخر أجره صندوق "برتلسمان" الألماني، في شهر شباط / فبراير 2007، تبين أن 30% من الشعب الألماني يعتقدون أن "إسرائيل" تمارس "حرب إبادة على الشعب الفلسطيني"، وأن الممارسات الإسرائيلية "لا تختلف عن ممارسات النازية"⁵⁶.

كما أن عدداً من المواقف التي اتخذتها مؤسسات المجتمع المدني تشير لموقف شعبي أقل انحيازاً لـ"إسرائيل"، مثل قرار اتحاد الصحفيين البريطانيين دعم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وقرار رابطة الجامعات والمعاهد البريطانية مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين (ورفض 250 أكاديمياً بريطانياً هذا القرار)، وقرار اتحاد عمال الخدمات البريطاني بمساندة ممارسة الضغط الاقتصادي والثقافي والأكاديمي على "إسرائيل"⁵⁷.

كما لقي إطلاق حركة حماس للصحفي البريطاني المختطف في غزة، آلان جونستون Alan Johnston، في 2007/7/4 أثراً إيجابياً في الصحافة الغربية إلى حد ما، لكنه لم يترك أثراً على العلاقات الرسمية بين الحركة والدول الأوروبية، بل إن الحكومة البريطانية كانت حريصة، في بيانات عدة، على عدم تحميل اتصالات بعض قناصلها بشخصيات من حماس أي مضمون سياسي أكثر من العمل على إطلاق سراح الصحفي المختطف.

كذلك طالبت منظمة يهود أوروبا بالاتحاد الأوروبي "بالاعتراف الفوري والكامل بحكومة الوحدة الوطنية ورفع الحصار". كما أن منظمة أوكسفام البريطانية Oxfam طالبت الاتحاد

بضرورة استئناف المساعدات للفلسطينيين "دون تمييز" في إشارة إلى الضفة والقطاع⁵⁸. وطالب أساقفة الكاثوليك في إيرلندا بإعادة النظر في العلاقات التجارية والثقافية مع "إسرائيل"، التي حولت غزة إلى "سجن كبير"⁵⁹. كما عبر الأمين العام لاتحاد النقابات العمالية البريطانية، برندن باربر Brendan Barber، عن تأييده "إقامة دولة فلسطينية"⁶⁰.

مما سبق يمكن تحديد التوجه الاستراتيجي الأوروبي خلال سنة 2007 في الآتي:

أ. محاولة مزاحمة الدور الأمريكي، ولو برفق شديد، في لعب دور سياسي في الوصول إلى تسوية في المنطقة؛ اعتماداً على الأداة الاقتصادية بشكل أساسي. غير أن الموقف الأوروبي ما يزال ضعيفاً باهتاً وغير كافٍ. وما يزال أمامه طريق طويل للاستقلال عن التأثير الأمريكي، ولتحييد أو إضعاف تأثيرات اللوبي الصهيوني في البلدان الأوروبية؛ وبالتالي ممارسة دور أكثر توازناً في الصراع العربي - الإسرائيلي.

ب. إن دور الرأي العام الأوروبي، على الرغم من تزايد إيجابيته، لم يصل إلى حدّ التأثير الواضح على التوجهات السياسية لأوروبا.

ج. شكّل التغيير السياسي في فرنسا (بوصول ساركوزي للرئاسة)، عبئاً إضافياً على كاهل الطرف الفلسطيني، لا سيّما وأن موقف الرئيس ووزير خارجيته متناغم إلى حد بعيد مع توجهات اللوبي اليهودي الفرنسي. ومما يجدر ذكره أن إشارة الوزير الجزائري محمد شريف عباس إلى دور اللوبي اليهودي، المتحكم في قطاعات صناعية هامة، في وصول ساركوزي للسلطة، وإلى دور اللوبي في التحالف بينه وبين وزير خارجيته اليساري كوشنير، والجذور اليهودية لكليهما، قد أثارت أزمة سياسية بين الجزائر وفرنسا⁶¹.

ثالثاً: روسيا يتميز الموقف الروسي بأنه الأكثر حرصاً، بين القوى الدولية (مع الصين)، على تماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية، وعلى الرغم من تأييده لمواقف اللجنة الرباعية الدولية؛ فإنه يحاول الاحتفاظ بقدر من المسافة المتساوية بينه وبين أطراف النزاع الداخلي الفلسطيني.

لقد دعمت السياسة الروسية لقاءات حركتي فتح وحماس في السعودية، وأيدت اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقد عبر المتحدث الرسمي الروسي ميخائيل كامينين Mikhail Kamynin عن ذلك كله في مناسبات متعددة.

لكن الموقف الروسي، اتسم من ناحية أخرى، بمحاولة تفسير النزاع الفلسطيني الداخلي بأنه "ناجم عن تدخل عناصر خارجية"⁶²، وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية لم تحدد هذه الجهات،

إلا أن السياق العام يوحي بأنه موجه نحو ما عرف بخطة دايتون، التي جرى الحديث عنها كثيراً، والتي رأت حركة حماس بأنها السبب الحقيقي وراء انفجار الأزمات المتلاحقة في الجبهة الداخلية الفلسطينية.

ويبدو أن الدبلوماسية الروسية ترى أن الحوار مع حماس لتغيير موقفها، كما ألمح إلى ذلك وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف⁶³ Sergey Lavrov، أجدى من الضغط عليها. ولا يبدو أن ذلك راجع "لرأفة" روسية من قسوة الواقع على حماس، بل لأسباب عدة:

1. إن العلاقة الروسية مع حماس تجعل للدور الروسي في الموضوع الفلسطيني أهمية، من حيث القدرة على التواصل معها والتأثير عليها من ناحية، ومن خلال تقديم العلاقة مع حماس على أنها دليل على أن الموقف الروسي تجاه الحركات الإسلامية ليس موقفاً دينياً، كما تروج الحركات الشيشانية، التي تمثل مصدر قلق داخلي للحكومة الروسية من ناحية ثانية.

2. إن روسيا ليست معنية بإجهاض القوى الممانعة للسياسة الأمريكية في المنطقة؛ فهي حريصة على إبقاء القبضة الأمريكية على المنطقة رخوة قدر الإمكان، بما يسمح لروسيا التسلل إلى المنطقة من خلال شقوق هذه القبضة.

3. لا شك أن العلاقة الروسية الإيرانية، والعلاقة الروسية السورية، لها بعض التأثير النسبي في جعل روسيا أقل حدة في التعامل مع حركة حماس.

4. تخضع روسيا مواقفها في قضايا العرب والمسلمين والعالم الثالث عموماً لمصالحها الذاتية بالدرجة الأولى، ولخدمة قضايا تهتم أمنها القومي في أوروبا. مثلاً التصريح الأخير بأن روسيا مستعدة لدعم حلف الأطلسي في أفغانستان إذا تخلى الحلف عن ضمّ أوكرانيا وجورجيا إليه. ولكن الموقف الروسي سينفتح أكثر إذا أغلق الغرب باب المساومة معها في أوروبا، أو تشدد في التضييق عليه.

ويمكن تلمس الأسباب السابقة في التصريحات والنشاطات الدبلوماسية الروسية، فقد قال لافروف في تحديد موقفه من حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة "أمل أن تعبر الرباعية عن دعمها للاتفاق على تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، وأن تعلن تأييدها لرفع القيود الاقتصادية الإسرائيلية، وهذا ما سيكون عليه الموقف الروسي والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة"⁶⁴، والملاحظ أن تصريحه استثنى الولايات المتحدة.

وفي أعقاب انفجار أزمة الصلاحيات والشرعية في حزيران / يونيو 2007، أكدت روسيا موقفها من أهمية الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية، فدعت حكومة الطوارئ التي نشأت في رام الله برئاسة سلام فياض إلى "الحوار مع حركة حماس"⁶⁵. كما دعت روسيا كلاً من "إسرائيل" واللجنة الرباعية لرفع الحصار عن غزة، واستمرت في رفض تصنيف حركة حماس كحركة إرهابية، وهي مواقف تقليدية للسياسة الروسية.

لكن الحكومة الروسية مارست الضغط على حماس من خلال "تخفيض مستوى الاتصال معها"، كما فعل بوتين مع وفد من حماس ذهب إلى موسكو في أواخر شهر تموز / يوليو⁶⁶.

وفي مؤتمر باريس للجهات المانحة في كانون الأول / ديسمبر 2007، تعهد الروس بتقديم 10 ملايين دولار للسلطة الفلسطينية، كما أن وزير الخارجية الروسي تعهد بعقد لقاء دولي في موسكو لمتابعة نتائج أنابوليس، غير أنه ربط المتابعة بضرورة تنفيذ التزامات الأطراف لتعهداتها؛ كوقف الاستيطان من الجانب الإسرائيلي، ووقف العمليات العسكرية من الجانب الفلسطيني⁶⁷. ولكن من المستبعد أن يظل متمسكاً بهذين الشرطين، إذا ما وجد أنه من الضروري عقد مؤتمر دولي في موسكو.

يمكن وصف السياسة الصينية الخارجية المعاصرة بأنها مزيج فيه القليل من تأثير التقاليد الماوية من ناحية، والكثير من متطلبات برنامج التحديثات الأربعة من جهة ثانية.

فليس للصين مشروع سياسي عالمي في الوقت الراهن، فتركيزها ينصبُّ على الاقتصاد وتجنب المواجهات عدا موضوع تايوان إذ تتحول عند ذلك إلى نمر شرس. لكنها في كل القضايا تأخذ موقفاً عاماً بأقل ما يمكن من الاستفزاز لأمريكا، أو الكيان الصهيوني أو لأي طرف. ومن ثم تطبق قاعدة "قل كلمتك وامش" وتعمل على كسب الوقت في تطوير اقتصادها وقواها العسكرية وقدراتها التكنولوجية العالية. ولهذا لا يتوقع منها أن تصادم أو أن تتشدد خارج قضية تايوان.

ففي مجال الصراع الفلسطيني الداخلي، رفضت الصين بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التمييز بين أعضاء الحكومة على أساس انتماءاتهم السياسية، وقال بيان رسمي صيني "إن الصين ستعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، التي شكلتها حركة فتح وحماس دون تمييز بين أعضاء هذه الحكومة"⁶⁸. غير أن الحكومة الصينية أكدت على ضرورة "التزام هذه الحكومة الفلسطينية بالتفاوض السلمي لتشجيع العملية السلمية في الشرق الأوسط"⁶⁹، على أن يكون هذا التفاوض

وفقاً لما صرح به وزير الخارجية الصيني لي تشاو تشينغ Li Zhaoxing، في آذار/ مارس 2007 على أساس "الأرض مقابل السلام، ومبدأ التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة"⁷⁰.

ربما يكون عنوان السياسة اليابانية في الموضوع الفلسطيني هو **خامساً: اليابان** مشروعها المعروف "ممر السلام والازدهار" Corridor for Peace and Prosperity، الذي يمتد من الضفة الغربية إلى الأردن؛ ليصل حتى الخليج العربي، ويقوم في جوهره على تطوير زراعة الفواكه والزيتون في الضفة الغربية، وتسويقه في الخليج، وقد عقد أول اجتماع للجنة الاستشارية للمشروع، التي تضم اليابان و"إسرائيل" وفلسطين والأردن، في 2007/6/27.

وأطلق وزير الخارجية الياباني تارو آسو Taro Aso على المبدأ الحاكم لسياسة بلاده في المنطقة اسم "مبدأ الحرية والازدهار"، والذي حدده في الأبعاد التالية⁷¹:

1. تعميق الانخراط الياباني في الشرق الأوسط ليس اقتصادياً فقط، بل وسياسياً أيضاً، مع تأكيده على أن 89.2% من مصادر الطاقة اليابانية تأتي من الشرق الأوسط، منها 76.4% من دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن لليابان مشروعاً لبناء مجمع بيتروكيماوي مع السعودية، في مدينة رابغ، يعد أكبر مجمع بيتروكيماوي في العالم.

2. تشجيع الزيارات على مستوى عالٍ بين فلسطين و"إسرائيل" واليابان، مع التركيز على العمل مع القوى المركزية في المنطقة مثل مصر والسعودية.

غير أن تتبع السياسة اليابانية تجاه المنطقة يدلّ على أن البعد السياسي يكاد يكون بعداً هامشياً؛ فزيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي Shinzo Abe إلى الشرق الأوسط خلال الفترة 2007/5/2-4/28 شملت دول الخليج ومصر، دون زيارة فلسطين أو "إسرائيل"، كما أن زيارة وزير الخارجية تارو آسو في آب/ أغسطس 2007 تركزت على موضوع ممر السلام والازدهار، وعلى الإعلان عن تقديم مساعدات للفلسطينيين بمقدار 20 مليون دولار.

إن النمط التجاري (الميركانتيلي Mercantilism) في السياسة اليابانية هو النمط الطاغوي، كما أن حرصها على التناغم مع الموقف الأمريكي يجعلها تتجنب اتخاذ مواقف سياسية واضحة لضمان استرضاء جميع الأطراف.

ويمكن تفسير السلوك الياباني على النحو التالي:

1. إن اليابان قبلت بالدور الاقتصادي الموكل إليها في إطار إيجاد مصالح عربية إسرائيلية

مشتركة، تساعد على تحويل الصراع بشكل تدريجي من منظوره الصفري إلى المنظور غير الصفري، عبر إيجاد شبكة من المصالح المشتركة بين الأطراف المتناحرة، تسهم بدورها في تضيق نطاق جوانب المصالح المتعارضة.

2. يمكن الافتراض بأن اليابان ترى في استمرار حالة الصراع في المنطقة أمراً يسهم في زيادة النفقات الدفاعية لدول المنطقة، والانغماس في سياسات شراء الأسلحة، التي ليس لليابان أي نصيب فيها. غير أن تعزيز المسار السلمي سيحول النفقات الدفاعية باتجاه النفقات على السلع السلمية، التي تستطيع اليابان أن تنافس وبقوة في مجالها.

وفي هذا المجال تعهدت اليابان في مؤتمر باريس، المشار له سابقاً، بتقديم 150 مليون دولار للسلطة الفلسطينية.

سادساً: المنظمات الدولية تمثل منظمة الأمم المتحدة أهم المنظمات الدولية ذات الشأن في الموضوع الفلسطيني، ومن الضروري

النظر إلى توجهات الأمم المتحدة، سواء من خلال قراراتها أو توصياتها أو التصريحات التي يدلي بها الأمين العام أو من يمثله، على أنها انعكاس لتوازنات القوى داخل مجلس الأمن فقراراتها ليست إلا انعكاساً لإرادة الأعضاء فيها. أما على مستوى الجمعية فالمعادلة مختلفة لأن الهيمنة الأمريكية أو سطوة بضعة دول تضيع أمام إرادة جماعية أكبر وأوسع.

في ضوء ما سبق يمكن إدراك مواقف الأمم المتحدة من المحورين، اللذين بنينا عليهما التقييم الاستراتيجي لعام 2007؛ وهما: الأزمة الداخلية الفلسطينية، والتوجهات نحو التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

1. الأزمة الداخلية:

لم تُبدِ الأمم المتحدة موقفاً عدائياً من جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما أنها أبدت نقداً للتضييق على الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني في كل من الضفة وغزة، وقد كان ذلك واضحاً في عدد من مواقف الأمين العام بان كي مون Ban Ki-moon، الذي رأى أن اتفاق مكة بين فتح وحماس خطوة "إيجابية"، وانتقد التضييق الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع، ومنع تسليم الجمارك والضرائب من قبَل "إسرائيل"، لا سيما بعد تولي حماس الحكومة الفلسطينية. بالإضافة إلى تكرار ضرورة المحافظة على الحقوق الفلسطينية، على غرار ما فعله المكتب التنفيذي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالمطالبة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه "بإقامة دولة فلسطينية في أراضي 1967 بما فيها القدس"⁷²، وانتقاد بان كي مون قرار "إسرائيل" اعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"؛ لأن ذلك "مناقض للقانون الدولي"⁷³.

لكن السلوك السياسي للأمين العام ولمثليه لم ينسجم مع هذه التوجهات بشكل واضح، بل كان سلوكاً متناغماً وبشكل كبير مع التوجهات التي تبنتها واشنطن بشكل خاص، والقوى الدولية الأخرى بشكل عام، فقد أعلنت الأمم المتحدة بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بأنها ستجري اتصالات دبلوماسية مع وزراء "لا ينتمون لحركة حماس"، وفسر بان كي مون ذلك بقوله "ننتظر أن تستجيب هذه الحكومة لتوقعات المجتمع الدولي؛ من أجل إحلال السلام والأمن في المنطقة"⁷⁴.

ذلك يعني أن الأمين العام عكس إرادة الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن ولا سيما أمريكا وأوروبا، والمتمثلة في الضغط على حركة حماس، وهو الأمر الذي عبرت عنه اللجنة الرباعية الدولية، والمتمثل في الشروط المركزية الخاصة بالاعتراف بـ"إسرائيل"، وقبول كافة الاتفاقات التي سبق ووقعتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. الأمر الذي يؤكد أن مواقف الأمين العام لا تعكس مواقف الجمعية العامة، وإنما له أجندته في العلاقة بأمريكا وبمجلس الأمن عموماً.

وفي أعقاب انفجار أحداث غزة برز موضوع نشر قوة دولية في قطاع غزة، وهو الموضوع الذي نادى به رئيس السلطة الفلسطينية، واستبعد موفد الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط مايكل وليامز Michael Williams الاستجابة لهذا الطلب "على المدى القصير"، كما أوضحت المتحدث باسم الأمانة العامة للأمم المتحدة ميشيل مونتاس Michèle Montas أن فكرة نشر مراقبين دوليين في قطاع غزة هي فكرة جاءت من "رئيس السلطة الفلسطينية، وليس من الأمين العام للأمم المتحدة"⁷⁵. علماً بأن الحكومة الإسرائيلية عارضتها وهو ما يفسر التنصل منها بالرغم من أنها مرفوضة فلسطينياً كذلك.

وفي البعد الاقتصادي، تكررت الشكوى من هيئات الأمم المتحدة، لا سيما وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"؛ من نقص الإمكانيات المادية للوفاء باحتياجات الشعب الفلسطيني، والتي قدرتها لعام 2007 بحوالي 246 مليون دولار⁷⁶.

ويمكن فهم تلك الدول المانحة في تقديم مساعدتها إلى الأمم المتحدة، في هذا الجانب، بأنه غير منفصل عن الحصار الاقتصادي ذي الخلفيات السياسية، التي أشرنا لها أكثر من مرة، والموجهة تحديداً نحو حكومة حماس قبل اتفاق مكة، أو جناح حماس في حكومة الوحدة الوطنية أو حكومة غزة.

ومما يدل على توظيف توجهات الأمم المتحدة بشكل يتوافق مع توجهات واشنطن، أن البنك الدولي أصدر تقريراً في شباط / فبراير 2007، مترافقاً مع اتفاق مكة قال فيه إنه "من غير الواضح مدى خضوع المدفوعات عن طريق مكتب عباس للضوابط المالية، وتدابير المراجعة الداخلية المعمول



بها في الحكومة الفلسطينية، وثمة أدلة تثير المخاوف من تراجع ملموس في الشفافية والمحاسبة، بسبب التقاعس عن رفع التقارير المالية بصفة دورية⁷⁷. والقراءة المتأنية للتقرير تشير إلى مسألتين:

أ. أن موعد صدور التقرير جاء مترافقاً مع انفراج الأزمة الداخلية الفلسطينية من خلال اتفاق مكة، والذي لم تكن الولايات المتحدة مطمئنة له.

ب. الإيحاء الضمني للرئيس الفلسطيني عباس بأنه قد يواجه مشكلات مالية مستقبلاً، إذا بقي يسير في اتجاه التقارب مع حماس، لا سيما إذا ربطنا مضمون هذا التقرير بقرار الكونجرس في الفترة نفسها، وبعد اتفاق مكة، بتجميد مساعدة مالية للحكومة الفلسطينية بمقدار 86 مليون دولار التي أشرنا لها سابقاً.

2. التسوية السياسية:

سوف نركز هنا على متابعة دور الأمم المتحدة من خلال استقراءنا لدور اللجنة الرباعية. فمن المعلوم أن موقف اللجنة الرباعية منذ تأسيسها، وصدور أول بيان لها في 2002/7/16 يعمل على التحديد الدقيق لما هو مطلوب لصالح الطرف الإسرائيلي؛ (الاعتراف بـ"إسرائيل"، ووقف المقاومة المسلحة، وتفكيك التنظيمات الفلسطينية المسلحة)، وإبقاء المطالب الفلسطينية والقرارات الدولية موضوعاً للتفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي دون أن تلتزم اللجنة موقفاً واضحاً تجاهها.

ومما تجدر ملاحظته أن اللجنة لم تجتمع خلال الفترة من أيلول / سبتمبر 2006 إلى أول شباط / فبراير 2007، كما أن مراجعة البيانات العشرة التي أصدرتها اللجنة خلال عام 2007 تشير إلى أنها لم تصف أي جديد لنهجها التقليدي⁷⁸.

فقد أشار بيانها في 2007/2/2 إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، وتحقيق سلام عادل على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 من ناحية، والتأكيد على الاعتراف الفلسطيني بـ"إسرائيل" وبقبول كافة الاتفاقات السابقة، التي وقعت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية أخرى⁷⁹.

وعادت اللجنة للتأكيد في بيانها الثاني في 2007/2/9 على ضرورة التزام الحكومة الفلسطينية المُعتمَرَم تشكيلها بكل الاتفاقات⁸⁰. بينما أكد بيانها الثالث في 2007/2/21 على عدم اتخاذ الأطراف أية إجراءات تؤثر على قضايا المفاوضات (وهي إشارة إلى عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية)⁸¹.

ورحبت اللجنة في بيانها الرابع في 2007/3/30 بحكومة الوحدة الوطنية، لكنها توسعت في مطالبتها

في البيان الخامس في 2007/5/30 بالمطالبة بوقف الصواريخ التي تطلقها المقاومة الفلسطينية من غزة على المستوطنات الإسرائيلية، وطالبت بإطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط المعتقل لدى حماس فوراً ودون شروط⁸². ولكنها بالمقابل طالبت "إسرائيل" بإطلاق سراح أعضاء الحكومة والنواب الفلسطينيين المعتقلين لدى "إسرائيل". وأشار هذا البيان إلى المبادرة العربية للسلام بأنها "عنصر حيوي للجهود المبذولة لتقدم عملية السلام"، أي أنها أحد مقومات التسوية وليست أساساً لها، كما دعا البيان إلى "تشجيع وتوسيع الاتصالات العربية مع إسرائيل".

إن المتتبع لبيانات اللجنة الرباعية يتبين له بوضوح أن المطالب الفلسطينية يتمّ التعبير عنها بطريقة عامة وغير محددة، بينما يتم التعبير عن المطالب الإسرائيلية بشكل واضح وصريح. وفي أعقاب أزمة الصلاحيات، والانقسام الفلسطيني إلى حكومتين في الضفة والقطاع، اتخذت اللجنة في بيانها السادس في 2007/6/16 موقفاً منحازاً لطرف على حساب طرف آخر؛ حيث أعلنت "تفهمها لموقف الرئيس الفلسطيني، بحلّ حكومة الوحدة الوطنية وإعلان حالة الطوارئ". وبعد تعيين رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليير مبعوثاً للجنة في المنطقة، حددت اللجنة في بيانها السابع مهام بليير بأنها "حشد المساعدات الدولية للفلسطينيين بالتعاون مع الدول والجهات المانحة، وضمان التأييد الدولي لعمل المؤسسات الفلسطينية، وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، ومساندة أهداف اللجنة الرباعية". ويبدو أن بليير يمثل نوعاً من المصادرة للجنة الرباعية، وحصر دورها في الجانب الاقتصادي وإعادة بناء المؤسسات. أي العودة إلى التفرد الأمريكي، كما ظهر منذ الدعوة إلى مؤتمر أنابوليس حتى الآن.

أما بيانها الثامن في 2007/7/19 فأقرّ بشرعية حكومة رام الله فقط، ودعا لتقديم المساعدة الدولية لها، كما أيدت الدعوة التي دعا فيها بوش لعقد مؤتمر دولي في أنابوليس لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، كما عادت اللجنة للتأكيد على دعم وتوسيع دائرة الاتصالات العربية الإسرائيلية.

كما أن بليير قام بأول جولة له في المنطقة بصفته ممثل اللجنة الرباعية في 2007/7/23 دون أن يلتقي بممثلين من حركة حماس، كما دعا بليير قبل اجتماع اللجنة في أيلول / سبتمبر إلى دعم قوات الشرطة الفلسطينية، وفي اجتماعها في 2007/9/23، وبحضور ممثل الرباعية في الشرق الأوسط توني بليير، دعت اللجنة في بيانها التاسع إلى تحقيق عدد من المطالب أهمها⁸³:

- أ. دعم الحوار بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي وألمرت.
- ب. دعم تشكيل الوفود المفاوضة التي ستلي عقد المؤتمر الدولي الذي دعا له بوش.
- ج. الدعوة لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتأكيد على حلّ شامل على أساس قرارات الأمم المتحدة رقم 242 و338.

د. دعم جهود بلير في توفير الدعم المالي لمؤسسات السلطة الفلسطينية، والتصديق على التمديد لما عرف "بالآلية الدولية المؤقتة" Temporary International Mechanism؛ وهي هيئة تمّ إنشاؤها، من قبل المفوضية الأوروبية بناء على طلب اللجنة الرباعية في حزيران / يونيو 2006، لتقديم المساعدات الصحية والخدمية للفلسطينيين.

وقد أعلن بلير في هذا الصدد في 2007/11/19 عن خطة لإيجاد عشرات الآلاف من فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ من خلال فتح مشاريع زراعية وصناعية⁸⁴.

ومن الواضح أن الخطة الاستراتيجية الأوروبية التي أشرنا إليها، وخطة بلير الاقتصادية هي الجانب "الإغوائي" للطرف الفلسطيني للدخول في المفاوضات، بل وتشجيع حكومة فياض للمضي قدماً في نزاع سلاح المقاومة، ومطاردة المقاومين. وأبدت اللجنة قلقها الشديد من استمرار إطلاق الصواريخ الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية، ومن تضيق حركة حماس على الحريات الصحفية وحرية التعبير في قطاع غزة.

أما اجتماع الرباعية العاشر، والذي سبق عقد مؤتمر أنابوليس بيوم واحد، فقد أكد على دعوة لجنة المتابعة العربية لحضور الاجتماع المقرر عقده في كانون الأول / ديسمبر 2007.

غير أن التقرير الذي قدمه مبعوث حقوق الإنسان الدولي لفلسطين، جون دوجارد John Dugard، يكشف المدى الذي تؤثر فيه الولايات المتحدة على اللجنة الرباعية، مما دعاه إلى أن يوصي "بانسحاب الأمم المتحدة من اللجنة الرباعية؛ لأن هذه اللجنة لا تستطيع تحدي القيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين، كما أن هذه اللجنة تقف إلى جانب طرف فلسطيني، هو الرئيس عباس، ضدّ طرف آخر، هو حركة حماس، في الخلافات الناشئة بينهما، بدلاً من العمل على رَأب الصدع بينهما"⁸⁵.

وتتعرّز وجهة النظر هذه بما ورد في تقرير دو سوتو الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي جاء فيه بخصوص اللجنة الرباعية بشكل خاص والأمم المتحدة بشكل عام:

أنه مُنِع من الاتصال مع حماس، وأن البعثة الإسرائيلية في الأمم المتحدة قادرة على الوصول إلى أعلى المستويات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأن هذه الأمانة تسأل عن موقف الولايات المتحدة والموقف الإسرائيلي قبل أي خطوة، بدلاً من بحث الموقف الصحيح الذي يجب اتخاذه... أما اللجنة الرباعية فقد تحولت من هيئة لتطبيق خريطة الطريق إلى هيئة همها فرض المقاطعة على حكومة منتخبة من شعب تحت الاحتلال⁸⁶.

خلال سنة 2007، حكمت البراغمة الرؤية الصينية للقضية الفلسطينية إلى حد كبير، وأعطت المصالح الاقتصادية الاعتبار الأول في سياستها تجاه العرب و"إسرائيل". في الصورة رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو يستقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في بكين في 2007/1/10. (رويترز)



سعت روسيا إلى لعب دور أكثر نشاطاً و"توازناً" في الصراع العربي الإسرائيلي خلال سنة 2007؛ وحافظت على علاقاتها مع كافة الأطراف. في الصورة الرئيس الروسي يصفح رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في موسكو، في 2007/10/18. (رويترز)

وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، يستقبل خالد مشعل في موسكو في 2007/2/27؛ حيث حافظت روسيا على علاقتها بحماس، على الرغم من الحصار الدولي، ومن السيطرة العسكرية لحماس على القطاع. (أ ف ب)



رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية إسماعيل هنية يستقبل نائب وزير خارجية النرويج ريموند جوهانسن في غزة في 2007/3/19. وكانت النرويج أحد أبرز الدول الأوروبية الداعية ل فكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني والحكومة التي تقودها حماس. (رويترز)



حافظت أمريكا على دعمها القوي لـ"إسرائيل"، وعلى دعم الرئاسة الفلسطينية، ومسار التسوية. في الصورة الرئيس الأمريكي جورج بوش، وإلى جانبه الرئيس عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت، في مؤتمر السلام في أنابوليس، في 2007/11/27. (رويترز)

الرئيس الأمريكي جورج بوش يتحدث في مؤتمر السلام في أنابوليس في 2007/11/27؛ الذي عقد بمشاركة 44 دولة، بما فيها "إسرائيل"، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والعديد من الدول العربية، والهند... وغيرها. (رويترز)



سابعاً: الهند (دراسة حالة) نقدم تحت هذا البند نموذجاً لدراسة حالة Case Study للهند فيما يتعلق بالشأنين الفلسطيني والإسرائيلي؛ حيث يجمع أغلب الباحثين على أن الهند تمثل أبرز الدول النامية؛ من حيث الأهمية الدولية الآنية والمستقبلية، وهو ما يجعلنا نولي موقفها بعض العناية أكثر من غيرها. وتظهر سنة 2007 أن "إسرائيل" تمكنت من تمتين علاقاتها مع الهند، بصفتيها الرسمية والشعبية، أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من المعارضة الإسلامية واليسارية الشديدة.

1. العلاقات الهندية - الفلسطينية:

ظلّ الرأي العام الهندي، المتمثل في الصحافة وأحزاب الوسط واليسار والشارع الهندي، وبصفة خاصة مسلمي الهند، البالغ عددهم أكثر من 150 مليون نسمة، مؤيداً للعرب ولفلسطين، ويظهر هذا من المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات والندوات، التي تقام من وقت لآخر في مختلف المدن الهندية. كما يظهر من أسلوب تناول الصحف لأخبار "إسرائيل" وفلسطين وافتتاحياتها ومقالاتها والبيانات التي تصدرها المنظمات الإسلامية واليسارية، عند كل تطور مهم يخص القضية الفلسطينية، سواء في الهند أو الخارج. وكان من هذه المناسبات مؤتمر غرب آسيا الدولي، الذي عقدته القوى اليسارية الهندية بنيودلهي في 12-14/3/2007، وحضره وفود من الدول العربية بما فيها مندوبون من فلسطين. وقد طالب المؤتمر المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإزالة جدار الفصل العنصري، وأكد حقّ الشعب الفلسطيني في وطنه، ومقاومة الاحتلال بكل الطرق المشروعة⁸⁷. وعقدت منظمات يسارية مؤتمراً آخر في آب / أغسطس 2007، عن القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط، إلى جانب عشرات المؤتمرات والندوات والاعتصامات، التي قامت بها منظمات إسلامية ويسارية في أنحاء الهند، وخصوصاً في دلهي وبومباي لتأييد القضية الفلسطينية، وللضغط على الحكومة الهندية بالألا تتماهى في علاقاتها مع "إسرائيل"، والألا تحيد عن سياسة الهند التقليدية الراسخة في تأييد حقوق الشعب الفلسطيني. وكان منها مؤتمر فلسطين والقدس، الذي عقدته المنظمات الإسلامية الكبيرة بالجامعة المليّة الإسلامية في نيودلهي يوم 2007/10/5. كما أصدرت أحزاب اليسار والوسط، وخصوصاً الحزب الشيوعي الماركسي بيانات صحفية، ونداءات داخل البرلمان وخارجه عدة مرات خلال سنة 2007، تطالب الحكومة بالكفّ عن تمتين العلاقات مع "إسرائيل".

يتمثل الموقف الرسمي للحكومة الهندية، كما شرحه وزير الخارجية الهندي براناب موخارجي Pranab Mukherjee أمام اللجنة الاستشارية للشؤون الخارجية يوم 2007/12/12، في أنها "تؤيد تسوية تفاوضية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للبقاء وموحدة، داخل حدود آمنة ومعترف بها، تعيش جنباً إلى جنب [مع] إسرائيل كما جاء في خريطة الطريق وقراري

مجلس الأمن الدولي 1397 و1515⁸⁸. كما يظهر الموقف الهندي من خلال الخطاب الذي ألقاه المبعوث الخاص لرئيس وزراءها إلى غرب آسيا والشرق الأوسط، وهو شنمايا جاريخان Chinmaya R. Gharekhan، في مؤتمر خاص بغرب آسيا في 2007/11/22؛ حيث حدد الموقف الهندي على النحو التالي⁸⁹:

أ. إن قاعدة التسوية للصراع العربي الإسرائيلي هي قرارات الأمم المتحدة، لا سيما القرارين 242 و338، غير أن ذلك يستدعي التنبه لما ورد في خطابه في هذا الجانب؛ حيث يقول "القيادة الفلسطينية واقعية بقدر كافٍ لتدرك أن إسرائيل لن تتخلى ببساطة عن الأرض التي بنت عليها كتلاً استيطانية كبرى، وبالمقابل فإن على إسرائيل أن تتقبل أنه مقابل الأرض التي ستضمها من الضفة الغربية، عليها أن تتخلى عن مساحة مساوية في مكان آخر للدولة الفلسطينية".

ذلك يعني أن الهند توافق على بقاء المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، لا سيما القدس كجزء من "إسرائيل"، كما أنها توافق على مبدأ تبادل الأراضي، علماً أن الجزء المتاح للتبادل فيه مع "إسرائيل" هو صحراء النقب. ولعل المسؤول الهندي يعلم أن هذا التبادل هو تبادل شكلي وغير متكافئ وظالم.

ب. يرى المسؤول الهندي أن القيادة الفلسطينية لا تستطيع التخلي عن حق اللاجئين في العودة، ولكن بالمقابل لن يقبل مسؤول إسرائيلي بعودة 4 ملايين لاجئ فلسطيني، ويمكن، حسب رأي المسؤول الهندي، "للذكاء البشري أن يوجد حلاً لهذه المسألة".

ج. على "إسرائيل" أن تتخلى عن هضبة الجولان.

د. إذا فشل مؤتمر أنابوليس؛ فإن ذلك سيكون لصالح القوى المتطرفة، وبالرغم من أن الفلسطينيين معروفون جيداً بتوجهاتهم العلمانية "بمن فيهم حماس"، لكن المؤسف أن القاعدة وجدت موطئ قدم لها في المجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، فإذا كان عباس سيعرض أي اتفاق مع "إسرائيل" على الاستفتاء، فمن الخطأ استبعاد حماس التي تمثل عاملاً مهماً عند تقديم نتائج هذا الاستفتاء.

ما سبق يشير إلى أن الموقف الهندي يدعو لقبول الفلسطينيين للأمر الواقع، بخصوص عدم عودة اللاجئين وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، ويشير، بلا دليل، إلى وجود لتنظيم القاعدة. وهو موقف يقترب أكثر من الموقف الإسرائيلي الأمريكي، ويبتعد بشكل أكبر عن مقررات "الشرعية الدولية"؛ فضلاً عن أنه يستجيب للدعايات، التي أطلقها الرئيس عباس وآخرون، حول صلة حماس بالقاعدة.

شاركت الهند في مؤتمر أنابوليس في 2007/12/27، رغم معارضة محلية لمثل هذه المشاركة في الجهود الأمريكية، ثم حضرت الهند مؤتمر الدول المانحة لفلسطين، الذي عقد في باريس في الشهر التالي. وكان من نتائجه أن قدمت الهند بالفعل معونة تبلغ 25 مليون دولار للسلطة الفلسطينية.

وفي الإطار الاقتصادي والإنساني، أبدت الهند استعدادها لمساعدة الفلسطينيين، ولو بشكل رمزي. فقد قال السفير الهندي لدى السلطة الفلسطينية في رام الله، إن الهند تستقبل 40 طالباً من الضفة والقطاع للتدريب في عدة مجالات كل سنة، إلى جانب تقديم عشر منح للتعليم العالي كل سنة، وأنها قد قدمت قطعة أرض للسفارة الفلسطينية في العاصمة الهندية، كما أنها تبني مدرسة ثانوية في قرية أبوديس، وتقيم مركزاً للأمراض الخبيثة في إطار مستشفى الشفاء في غزة. كما أنها تبني مقر مجلس الوزراء في رام الله⁹⁰. كما أعلن وزير الدولة للخارجية الهندية (إي. أحمد) E. Ahamed خلال زيارته لرام الله في أيلول / سبتمبر 2007، أن الهند قدمت للحكومة الفلسطينية مساعدات بقيمة 15 مليون دولار؛ لتنفيذ مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها إنشاء وحدة لجراحة القلب في غزة، وإقامة حديقة للكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في جامعة القدس⁹¹.

2. العلاقات الهندية - الإسرائيلية:

عقب قيام الكيان الصهيوني سنة 1948 اعترفت به الهند كـ "حقيقة واقعة" de facto في أيلول / سبتمبر 1950، ثم سمحت له بعد شهر بأن يفتح مكتباً تجارياً في بومباي (مومباي الآن)، الذي تحول إلى قنصلية في حزيران / يونيو 1953 بحجة رعاية اليهود في الهند، بينما ظلت الهند ترفض الاعتراف بـ "إسرائيل" كـ "حقيقة قانونية" de jure، وبما يتبع ذلك من عدم التعامل معها؛ إلى أن جاءت أنديرا غاندي Indira Gajndhi، فاتجهت إلى التعامل السري مع "إسرائيل" في المجالات العسكرية والأمنية. وكانت الهند قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل رسمي ووحيد للشعب الفلسطيني سنة 1975، ثم اعترفت بـ "فلسطين" كدولة سنة 1988؛ فسمحت لمنظمة التحرير بفتح سفارة لها في الهند.

إلا أن العلاقات الدبلوماسية المعتادة لم تقم إلا عندما استلم ناراسيمها راؤ Narasimha Rao زمام حكومة حزب المؤتمر في 1992/1/29؛ فكان من أولى إجراءاته أنه سمح لـ "إسرائيل" بفتح سفارة في العاصمة الهندية، وقيل وقتها إن الهند فعلت هذا بعد الحصول على موافقة ياسر عرفات، الذي قيل عنه في الهند إنه شجع الهند على هذه الخطوة، التي لقيت معارضة كبيرة من الأوساط الشعبية والسياسية الهندية، وخصوصاً من المنظمات الإسلامية والتيارات اليسارية. وعلى الرغم من هذه المعارضة كان الاعتقاد الشائع هو أن السفارة الإسرائيلية ستكون مثل كثير من السفارات الأجنبية في العاصمة الهندية، التي لا أحد يشعر بها إلا نادراً. إلا أن الذي حدث هو أن السفارة الإسرائيلية تحولت بسرعة إلى واحدة من أنشط الممثلات في الهند، وبدأ السفير الإسرائيلي يكتب في

الصحف، ويلقي المحاضرات، ويرسل الوفود الهندية إلى "إسرائيل"، ويسافر بكثرة داخل البلاد، بل وبدأ يعقد صلات وعقود مع حكومات الولايات الهندية، وهو أمر غير معهود في الهند؛ حيث إن السفارات الأجنبية تكتفي بالتواصل مع وزارة الخارجية الهندية بصورة عامة. وسرعان ما تطورت العلاقات بقفزات في مجال التعاون العسكري، إذ بدأت الهند تستورد كميات متزايدة من الأسلحة الإسرائيلية، كما طلبت الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في تدريب الجنود ومحاربة "الإرهاب".

وتعوّل "إسرائيل" أهمية كبيرة على علاقاتها مع الهند، لدرجة أننا رأينا في أوائل سنة 2007، أن تل أبيب احتفلت رسمياً بالذكرى الـ 15 لقيام العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الهند، وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً رسمياً بهذه المناسبة في 29/1/2007، رأيت فيه قيام هذه العلاقة "معلماً تاريخياً"، وقالت إن "إسرائيل" ملتزمة تماماً بدفع هذه العلاقات إلى الأمام بقوة⁹². وترى "إسرائيل" أن من الأهمية بمكان أن تعزز صلاتها بالقوى العالمية الصاعدة مثل الهند والصين⁹³.

وتحاول "إسرائيل" بناء جماعة ضغط (لوبي) لها داخل الهند بشتى الطرق. وقد ظهرت إشارات إلى أن السفارة الإسرائيلية بنت علاقات مع العديد من الصحف، ويظهر هذا من خلال مقالات السفير الإسرائيلي وغيره من مسؤولي السفارة، التي تنشرها بعض الصحف باستمرار، بينما هي لا تحاول الحصول على مقالات مماثلة من السفير الفلسطيني أو غيره من السفراء العرب أو المسلمين. كما أنشأت "إسرائيل" فرقة غنائية هندية إسرائيلية مشتركة باسم "بَهَارَتِي" Bharati (أي الهندية) بالتعاون مع مجموعة سهارا التجارية الهندية Sahara India Commercial Corporation وهي تتضمن 60 راقصة و20 موسيقياً من الهند و"إسرائيل"، وستقدم هذه الفرقة المشتركة عروضها في مختلف أنحاء العالم⁹⁴. وظهرت أيضاً أنباء في الهند بأن السفارة الإسرائيلية تبني علاقات مع بعض الصحف الأوردية، أي الصحف التي ينشرها ويقرأها مسلمو الهند.

وشهدت أوائل سنة 2007 عقد ما سمي بـ "القمة الهندوسية اليهودية"، التي عقدت في نيودلهي خلال 6-2/7/2007، بين قادة الديانة الهندوسية ممثلة برئيس مؤتمر علماء الديانة الهندوسية (سوامي ديانند سَرسَوَتِي) Swami Dayananda Saraswati على رأس وفد مكون من نحو 30 عالماً هندوسياً، وشارك من الجانب الإسرائيلي كبير الحاخامات يونا ميتزغر Yona Metzger على رأس وفد من قادة اليهود. وقد رتب هذه "القمة" منظمة يهودية أمريكية مجهولة تسمى "المجلس العالمي للقيادة الدينية" World Council for Religious Leadership، بالتعاون مع تنظيم هندي مغمور. ومما يدل على أن الحكومة الإسرائيلية كانت، في الحقيقة، وراء هذه المبادرة أن وزارة الخارجية الإسرائيلية هي التي نشرت نص بيان هذه "القمة" عند انتهائها. وتمّ التوقيع خلال هذه القمة على بيان مشترك "يعترف بالقيم المشتركة بين اثنتين من أقدم ديانات العالم"، ويدين "كلّ عنف قائم على الدين"، ويعلن "إنشاء لجنة هندوسية يهودية دائمة"⁹⁵.

وعُقد على هامش هذه القمة لقاء بين الوفد اليهودي برئاسة كبير حاخامات "إسرائيل" يونا ميترزغ و عدد من شخصيات هندية مسلمة، بعضها معروف بانتهازيتها، والبعض الآخر لا يهتم بالقضايا السياسية، وخصوصاً القضية الفلسطينية. وحين شاع خبر هذه المقابلة ثارت تائراً مسلمي الهند، وصدر من المنظمات والشخصيات الإسلامية سيل من التنديد والشجب، ومطالب بمقاطعة المسلمين المشاركين في هذا اللقاء، واستمر التنديد لمدة أسابيع؛ مما أدى إلى تراجع كل الشخصيات التي قابلت الوفد الإسرائيلي، فمنهم من اعتذر، ومنهم من قال إنه قد خُذع، أو أن اللقاء كان "شخصياً"⁹⁶.

وكررت "إسرائيل" محاولاتها لتقريب بعض زعماء مسلمي الهند، فدعت وفداً مكوناً من بعض المسلمين المغومرين، وبينهم بعض الصحفيين؛ لزيارة "إسرائيل" في الفترة ما بين 14-2007/8/21. وحين نشر هذا الخبر قبل سفر الوفد بأيام، وجاء الخبر كعادته من "إسرائيل" - بدلاً من الهند - قام طوفان من التنديد والشجب؛ مما أدى بغالبية أعضاء الوفد، ومنهم رئيس تحرير جريدة أوردية، يُقال إن له علاقات حميمة مع "إسرائيل"، إلى إلغاء سفرهم. إلا أن البعض، ومنهم ابن إمام مسجد في دلهي، يرأس منظمة صغيرة تدعي أنها تمثل أئمة مساجد الهند، ذهبوا إلى "إسرائيل"، وقابلوا المسؤولين هناك بمن فيهم رئيس الدولة، ووزيرة الخارجية، اللذان طلبا من الوفد لعب الدور لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وحاول الوفد لقاء مفتي القدس الشيخ عكرمة صبري، إلا أن المفتي رفض الالتقاء بهم، حسب أخبار نشرت في بعض الصحف الهندية. وقامت مظاهرات احتجاج في أنحاء الهند، ومنها اعتصام نظمه مجلس المشاورة الإسلامي لعموم الهند (مظلة المنظمات والأحزاب الإسلامية الهندية)، بمشاركة زعماء كبرى المنظمات الإسلامية الهندية أمام البرلمان الهندي يوم 2007/8/17 خلال وجود الوفد بـ "إسرائيل"⁹⁷. وقدمت المنظمات المشاركة في الاعتصام مذكرة إلى رئيس وزراء الهند، حملت الحكومة الهندية مسؤولية هذه الزيارة، كما شجبت سياسة التقرب من "إسرائيل" التي تمارسها الحكومة الهندية. وصدرت مئات البيانات من المنظمات والشخصيات القيادية الإسلامية في أنحاء الهند تنديداً بالزيارة، وندعت الصحافة الإسلامية هذا الوفد بـ "مناققي الهند" و"باعة الأمة" و"الانتهازين" و"أفاعي الكم"⁹⁸ ووصفتهم بأنهم "مسلمون يخجل منهم حتى اليهود".

وعقد الإسرائيليون "مؤتمراً عالمياً لزعماء الأديان" في جامعة غورونانك ديف Guru Nanak Dev University بمدينة أمريتسار Amritsar الهندية في 2007/11/28⁹⁹. وكان بمبادرة مؤسسة يهودية تدعى "معهد إيليجا للحوار بين الأديان" Elijah Interfaith Institute، وقد دُعي إليه 50 شخصية دينية من أنحاء العالم، بما فيهم الزعيم الروحي للتبت الدالاي لاما Dalai Lama، و20 من المسلمين من مختلف أنحاء العالم، وكان بينهم بعض من زار "إسرائيل" من مسلمي الهند في آب/ أغسطس 2007.

ومن الواضح أن الهدف من هذه الزيارات والمبادرات والمؤتمرات المشتركة هو كسب زعماء

الأديان الأخرى أو تحييدهم على الأقل إزاء "إسرائيل".

وشهد عام 2007 توتراً خفيفاً في علاقات الهند و"إسرائيل" جراء انزعاج الرأي العام الهندي؛ بسبب تدفق آلاف من الإسرائيليين من شباب وشابات، وتعاطيهم المخدرات وتجارتهم بها، وتورط بعضهم في الجرائم، وشرايهم، سواء كانوا أفراداً أم شركات، أراضٍ في الهند على الرغم من قانون منع الأجانب تملك العقارات دون إذن مسبق. وقد نشرت هذه الأخبار أكثر من مرة في الصحف الهندية، وكانت موضوع نقاش حتى في الكنيست الإسرائيلي في أوائل كانون الثاني /يناير 2007¹⁰⁰.

ومن الأمور الأخرى التي لم تنظر إليها الهند حكومة وشعباً بعين الرضا، عمل منظمات يهودية على تهويد قبائل في شمال شرق الهند تزعم، دون دليل، أنها من القبائل اليهودية "الضائعة"، ولم تؤيد التحليلات الجينية هذه الدعاوي. ولكن على الرغم من ذلك، قبلت المؤسسة اليهودية الإسرائيلية بهذه المزاعم، ووصلت منظمات يهودية للعمل بين هؤلاء وتهيدهم بتلقيهم مبادئ الدين اليهودي، وتميرهم عبر الطقوس الكثيرة اللازمة للاعتراف بهم كيهود. وقد حظرت الهند دخول الإسرائيليين إلى بعض الأماكن الحساسة من الناحية الأمنية في ولايتي ناغلاند ومنيبور؛ حيث كانوا يمارسون نشاط التهويد. وكان أكثر من ألف من المتهودين الهنود، الذين يزعمون أنهم بقايا قبيلة "منشيه"، قد هاجروا إلى "إسرائيل"، وكان سبعة آلاف منهم في انتظار تصاريح السفر الإسرائيلية سنة 2007¹⁰¹. وهم يذهبون إلى "إسرائيل" استغلالاً لقانون الهجرة الإسرائيلي الصادر سنة 1950، ويعملون فيها في مهن وضيعة وكحراس على الحدود. وقد اقترح وزير الداخلية الإسرائيلي مثير شترتير Meir Sheerit تغيير قانون الهجرة؛ لكي لا يتم استغلاله من أمثال هؤلاء¹⁰².

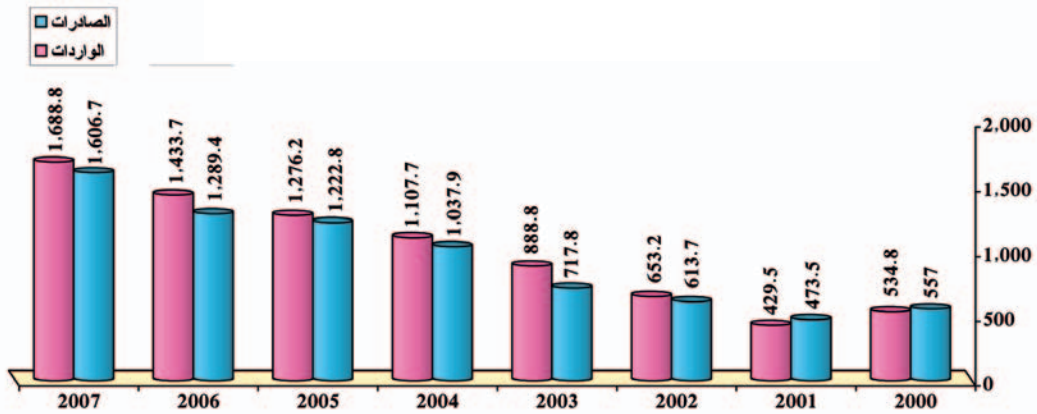
3. التجارة المتبادلة بين الهند و"إسرائيل":

استمرت التجارة المتبادلة بين البلدين في النمو السريع خلال سنة 2007، مسجلة زيادة مطردة منذ قيام العلاقات بينهما. فمن ميزان تجاري بلغ 200 مليون دولار أمريكي سنة 1992¹⁰³، عند إقامة العلاقات الدبلوماسية، قفز التبادل التجاري بينهما إلى 2.2 مليار دولار (1.2 مليار دولار صادرات هندية إلى "إسرائيل"، ومليار دولار واردات هندية من "إسرائيل")، خلال العام المالي 2005-2006 بزيادة 39% عن العام المالي السابق، حسب الأرقام الهندية الرسمية¹⁰⁴، التي يُعتقد أنها تخفي المدفوعات الهندية للأسلحة الإسرائيلية. وقد اتفقت الهند و"إسرائيل" مبدئياً على إقرار معاهدة التجارة المفضلة بين البلدين، كما اتفق البلدان في آذار /مارس 2007 على إنشاء مجموعة العمل المشتركة؛ لبحث المجالات التجارية التي يمكنهما التعاون فيها. وقد نُشرت العديد من الأخبار خلال سنة 2007 عن التعاون بين البلدين في مجالات الزراعة والسكك الحديدية والإسكان والسياحة وإنتاج الطاقة الكهربائية وغيرها.

جدول 5/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع الهند 2000-2007 (بالمليون دولار)¹⁰⁵

الواردات	الصادرات	السنة
534.8	557	2000
429.5	473.5	2001
653.2	613.7	2002
888.8	717.8	2003
1,107.7	1,037.9	2004
1,276.2	1,222.8	2005
1,433.7	1,289.4	2006
1,688.8	1,606.7	2007

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع الهند 2000-2007 (بالمليون دولار)



4. التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل:

إن سرّ تنامي العلاقات الهندية الإسرائيلية بسرعة فائقة، بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية، يكمن في أن إسرائيل كانت بالفعل تساعد الهند عسكرياً وأمنياً؛ من خلال بيع الأسلحة، وتقديم الخبرة والمعلومات منذ أوائل الستينيات بصورة سرية. وأتاح فتح السفارة في العاصمة الهندية فرصة لإسرائيل لتنمية هذه العلاقات بسرعة في السنوات التالية. ومما زاد من حاجة الهند إلى هذه المعونة وجود حالة انفلات أمني في عدد من مناطق الهند، مثل الحركة الانفصالية المسلحة في كشمير، وحركات العنف والانفصال في عدد من مناطق الهند، والاحتلال الباكستاني لمنطقة كارغيل Carghil في صيف 1999. وهذا الوضع وقّر لإسرائيل فرصة كبيرة لتقديم الأسلحة

والاستشارة وخدمات التدريب للهند، وقد قدمت "إسرائيل" معدات للهند خلال معركة كارغيل نفسها. وقيل وقتها إن سبب ازدهار العلاقات الهندية الإسرائيلية هو قيام حكومة "التحالف الوطني الديموقراطي" (NDA) بزعامة حزب الشعب الهندي (ذو التوجهات الهندوسية الطائفية المتطرفة) سنة 1998. وهؤلاء المتطرفون ينظرون إلى "إسرائيل" كحليف طبيعي ضد القوى الإسلامية في العالم. وحين وصل إلى الحكم ائتلاف "التحالف التقدمي المتحد" United Progressive Alliance، في أيار / مايو 2004 بقيادة حزب المؤتمر الوطني، ظلّ المراقبون والمهتمون بالأمر أن الأمور ستتغير، وأن العلاقات مع "إسرائيل" ستشهد نوعاً من البرود، إلا أن العكس هو الذي وقع، إذ توطدت هذه العلاقات أكثر من أي وقت مضى، في ظلّ الحكومة الجديدة، لدرجة أن "إسرائيل" أصبحت بسرعة ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الهند بعد روسيا، وهي الآن مرشحة لتصبح الدولة الأولى في تصدير السلاح إلى الهند.

وكانت حكومة "التحالف الوطني الديموقراطي" في بداية عهدها تظاهر بعلاقاتها مع "إسرائيل"، إلا أنها سرعان ما عادت إلى السرية، التي اتسمت بها العلاقات الهندية الإسرائيلية قبل قيام العلاقات الدبلوماسية سنة 1992؛ وذلك لسببين، أولهما: رغبة الحكومة الهندية في عدم إساءة العلاقات مع الدول العربية. ثانيهما: عدم إغضاب مسلمي الهند، الذين لا ينظرون إلى هذه العلاقات بارتياح خصوصاً وأنهم يمثلون ثقلاً كبيراً في ما لا يقل عن 100 دائرة انتخابية من دوائر البرلمان الهندي الفيدرالي. وهكذا نجد أن معظم الأخبار عن تنامي العلاقات الهندية الإسرائيلية، والصفقات العسكرية الكبيرة، وتبادل زيارات المسؤولين، وخصوصاً القادة العسكريين، ومسؤولي الأمن تأتي من "إسرائيل" بدلاً من الهند.

وفي إطار سياسة التكتّم هذه، حاولت الحكومة الهندية التكتّم على الزيارة السرية، التي قام بها نائب رئيس الأركان العامة الإسرائيلي، الجنرال موشيه كابلينسكي، للجزء الهندي من كشمير في حزيران / يونيو 2007، بغرض تقديم الخبرة الاستشارية للهند حول كيفية إخماد العنف المسلح في هذا الإقليم¹⁰⁶. وقد تلتها زيارة مماثلة في تشرين الأول / أكتوبر التالي لخبراء عسكريين إسرائيليين، بحجة تقييم أداء الأسلحة التي باعتهما "إسرائيل" للهند، والتي تستخدم في إقليم كشمير، وخصوصاً على خطوط وقف إطلاق النار مع الجزء الباكستاني من كشمير¹⁰⁷.

ومع بداية سنة 2007 كانت "إسرائيل" قد أصبحت الدولة الثانية بعد روسيا في بيع السلاح للهند، وأصبحت الهند الدولة الأولى في شراء الأسلحة الإسرائيلية. وقال مسؤول إسرائيلي إن بلاده باعت للهند من الأسلحة بمعدل مليار دولار في كل سنة من السنوات القليلة الماضية، أما في سنة 2006 فقد بلغت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند خلالها 1.5 مليار دولار، حسب قول المسؤول الإسرائيلي¹⁰⁸، وهي تمثل ثلث ما تستورده الهند من الأسلحة من الخارج. وتضمنت

المشتريات العسكرية الهندية من "إسرائيل" أنظمة الدفاع الصاروخي من نوع "باراك-1" Barak-1 anti-missile defence systems، وادارات الإنذار المبكر من نوع "الأرز الأخضر" Green Searcher UAVs، وطائرات بدون طيارين من طراز "سيرتشر" Pine early-warning radars، وإلى جانب استخدام الشركات الإسرائيلية في عمليات تجديد أسلحة روسية وتحديثها في الجيش الهندي، مثل طائرات "الميج" MiG fighters ودبابات "تي-72" T-72 tanks¹⁰⁹. وقد باعت شركة "صناعات الطائرات الإسرائيلية" منتجات أخرى للهند، مثل ثلاثة أنظمة للإنذار المبكر من طراز "فالكون" Phalcon AWACS بقيمة 1.1 مليار دولار سنة 2004.

وإلى جانب شراء الأسلحة الإسرائيلية الجاهزة، دخلت الهند مجال التعاون مع "إسرائيل": لإنتاج أسلحة جديدة وتطويرها، وتحديث أسلحة قديمة وتجديدها، ومنها طائرات بدون طيارين تطير على علو كبير ومسافات كبيرة، وأنظمة حربية إلكترونية؛ ومنها صواريخ مثل "كريستال ميز" Crystal Maze و"بايثون" Python و"بوباي" Popeye، وأجهزة الرؤية الليلية للمشاة. ومن هذه المشاريع أيضاً مشروع مشترك بتكلفة 350 مليون دولار لتطوير الجيل الجديد من صاروخ "باراك" المضاد للصواريخ، يبلغ مداه 60 كم بالمقارنة مع صاروخ باراك-1، الذي اشترته الهند من "إسرائيل" لبحريتها، والذي يبلغ مداه تسعة كيلومترات. وفي 2007/7/11 وافقت اللجنة الوزارية الهندية للأمن، في جلستها برئاسة رئيس الوزراء مان موهان سينغ Manmohan Singh، على مشروع التعاون بين منظمة الدفاع وأبحاث التطوير الهندية الحكومية Defense Research and Development Organization (DRDO) وصناعات الطيران الإسرائيلية Israel Aerospace Industries (IAI)؛ لتطوير صاروخ متوسط المدى للقوات الجوية الهندية بتكلفة 2.5 مليار دولار؛ ليحل محل صاروخ "بيتشورا" Pechora الروسي الذي أصبح قديماً، وسيكون الصاروخ الجديد نسخة متطورة من صاروخ "سبايدر" Spyder أرض-جو الإسرائيلي، الذي يبلغ مداه 55 كم. وكذلك قررت الهند الاستعانة بوكالة تطوير الطيران الإسرائيلية Aeronautical Development Agency؛ للاشتراك في تطوير رادار متعدد الوسائط للطائرة المقاتلة الخفيفة، التي تنتجها الهند، وذلك بعد أن تأخر العلماء الهنود في إنتاج هذا الرادار بجهودهم الذاتية¹¹⁰.

وقال مسؤول بوزارة الدفاع الهندية، في نهاية آب / أغسطس 2007، إن هناك 18 مشروعاً للإنتاج الحربي المشترك بين البلدين¹¹¹. وقد أنشئ صندوق الأبحاث الصناعية وتطويرها بين البلدين سنة 2005 برأسمال ثلاثة ملايين دولار، وقال السفير الإسرائيلي بالهند ديفيد دانييلي David Danieli، في آذار / مارس 2007، إنه سيتم مضاعفة رأسمال هذا الصندوق عدة مرات¹¹². وكان السفير دانييلي قد أعلن في 2006/11/9 أن "إسرائيل" ستستخدم عربة هندية لإطلاق قمر صناعي إسرائيلي يسمى "تسكار" Taskar، وقد تم إطلاق هذا القمر الصناعي فعلاً باستخدام مركبة فضائية هندية، ومن محطة إطلاق صواريخ هندية في 2008/1/21. ولقد أثار الأمر ضجة

سياسية وإعلامية كبيرة في الهند، حين جاءت الأخبار، من "إسرائيل"، بأن هذا القمر سيتجسس على إيران، وبالذات على منشآتها النووية. وقال مسؤولون هنود إن عملية إطلاق الصاروخ الإسرائيلي تجارية محضّة، ولكن المعارضين لهذا التعاون يرون أنه قرار ذو بعد سياسي عميق، يدل على تغيير كبير في توجهات السياسة الخارجية الهندية.

ويمكن أن تُقاس الأهمية القصوى التي تعطيها الهند لعلاقتها العسكرية مع "إسرائيل" من خلال رفضها وضع صناعات الطيران الإسرائيلية IAI وشركة رافاييل Rafael الإسرائيلية للأسلحة على القائمة السوداء، على الرغم من أن المكتب المركزي للتحقيقات الهندي سجل قضية ضدّ هاتين الشركتين بتهمة دفع رشى لتمرير صفقة صواريخ "بارك-1"، التي تمّ التوقيع عليها في تشرين الأول / أكتوبر 2000، خلال حكومة "التحالف الوطني الديموقراطي"¹¹³. ويُعتقد أن "إسرائيل" قد دفعت رشى تبلغ 88 مليون دولار لتمرير صفقة صواريخ "بارك-1"، التي اشترت البحرية الهندية 24 منظومة منها على الأقل، بتكلفة 22 مليون دولار للنظام الواحد. وبدأت التحقيقات في هذه الفضيحة في تشرين الأول / أكتوبر 2004، عقب صعود حزب المؤتمر إلى الحكم. وما تزال التحقيقات مستمرة في هذه الفضيحة إلى اليوم (أوائل 2008).

وتنتهج "إسرائيل" سياسة التراخي والتساهل مع الهند في العقود العسكرية؛ فقد عبر مسؤولون بوزارة الدفاع الهندية عن "فرحهم إزاء التلّف الذي تبديه إسرائيل إزاء عقد الصفقات مع الهند والوفاء بها، مقارنة بالعناد الذي يظهره الروس في بعض الصفقات الكبرى، وبالتأخير الذي يقع في شراء المعدات العسكرية من أمريكا"¹¹⁴.

وزار الهند نائب رئيس البحرية الإسرائيلي الفاييس أدميرال ديفيد بن بشات، في أوائل آب / أغسطس 2007؛ حيث التقى بقائد الجيش الهندي الجنرال جوجندر جاسوانت سينغ Joginder Jaswant Singh، ورئيس القوات الجوية مارشال الجوفالي هومي ميجور Fali Homi Major، ونظيره في البحرية الهندية الأدميرال سوريش ميهتا Sureesh Mehta إلى جانب وكيل وزارة الدفاع الهندية ويجاي سينغ Vijay Singh. وتمّ الاتفاق خلال هذه الزيارة على المزيد من المشاريع المشتركة؛ ومنها تطوير طائرات "سي هاريري" Sea Harrier البحرية الهندية، ونظام "بارك" المضاد للصواريخ¹¹⁵، وإنتاج طائرات مروحية (هليكوبتر) تطير دون طيارين، والتي بسبب عدم وجودها لدى البحرية الإسرائيلية تمكن حزب الله من تدمير سفينة "هانيت" Hanit، بواسطة صاروخ "سي-802" C-802 الصيني الصنع، خلال حرب "إسرائيل" مع حزب الله في صيف 2006. وترى الهند أنها هي الأخرى تواجه خطراً مماثلاً؛ لأن باكستان قد حصلت على الصاروخ نفسه من الصين¹¹⁶. وقد سبق لقائد الجيش الهندي الجنرال جوجندر جاسوانت سينغ أن قام بزيارة سرية لـ "إسرائيل" في أوائل آذار / مارس 2007، وقبله توجه رئيس القوات الجوية الهندية حينذاك المارشال شاشندرا بال تياجي Shashindra Pal Tyagi في زيارة سرية للدولة العبرية¹¹⁷.

5. التعاون الأمني بين الهند وإسرائيل:

من أهم جوانب التعاون الهندي الإسرائيلي التعاون الأمني والاستخباراتي، الذي بدأ سنة 1968، حين أنشأت الهند وكالة مخابرات خارجية باسم مضلل، هو "جناح التحقيق والتحليل" Research and Analysis Wing (RAW)، وطلبت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي من أول مدير لهذه الوكالة رامشوار ناث كاو Rameshwar Nath Kao، أن يوطد العلاقات مع الموساد لفائدة البلدين¹¹⁸. وهذا الجزء من التعاون الهندي الإسرائيلي يتم تحت ستار كثيف من السرية. وحالياً يجري التنسيق الأمني بين البلدين عبر "مجموعة العمل الهندية الإسرائيلية المشتركة لمكافحة الإرهاب"، التي أقامها البلدان سنة 2002، والتي عقدت اجتماعها السادس في 2007/3/13 في نيودلهي. وقد ترأس الجانب الإسرائيلي فيها ميريام زيف Miriam Ziv، نائبة المدير العام للدائرة الاستراتيجية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بينما ترأس الجانب الهندي الوكيل المشارك بوزارة الخارجية الهندية لشؤون المنظمات الدولية. وحسب تصريح للمتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية في 2007/3/14: "بحث الجانبان الأخطار الإرهابية في الإطارين المحلي والدولي، وخطوات مكافحة الإرهاب، ومكافحة تمويل الإرهاب، وانتقال الأسلحة للإرهابيين، وخطر تجارة المخدرات والتعاون في المحافل المتعددة"¹¹⁹.

ولتوطيد هذه العلاقة، تستغل إسرائيل "الأخبار، التي تنشر بين الحين والآخر عن "تهديدات" القاعدة¹²⁰، وغيرها من المنظمات للهند؛ لتؤكد لنيودلهي ضرورة تعاون أمني واستخباراتي بين البلدين. وقد قضى، المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، والجنرال المتقاعد بنحاس بوخاريس Pinchas Buchris، عدة أيام في أواخر سنة 2007. في العاصمة الهندية لبحث سبل التعاون الاستخباراتي بين البلدين بحجة مواجهة هذه "المخاطر"¹²¹.



كان أحد أهم أسباب اهتمام الحكومة الهندية بتنمية علاقاتها مع إسرائيل "خلال السنوات الأخيرة، أنها ترى أن تمتين العلاقات مع إسرائيل" بما فيها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، هو سبيل مؤكد لتحسين العلاقات مع حكومة الولايات المتحدة. وقد تباهت إسرائيل واللوبي الصهيوني الأمريكي علناً بأنهما لعبا دوراً نشطاً في تمرير الاتفاقية النووية الهندية الأمريكية، التي حرصت عليها الحكومة الهندية، إلا أنها لم تجسر على توقيعها مع أمريكا حتى الآن، بسبب تهديد حلفائها من الأحزاب اليسارية بالانسحاب من التحالف الحاكم لو أقدمت على ذلك، ولو وقع هذا



الانسحاب من صفوف التحالف الحاكم لسقطت الحكومة الهندية الحالية؛ مما سيؤدي بالتالي إلى إجراء انتخابات مبكرة.

إن التطور السلبي في الموقف الهندي، قياساً إلى ما كان عليه قبل اتفاق أوسلو، يؤكد النتائج الوخيمة لاتفاق أوسلو من جهة توسيع الاعتراف الدولي بالكيان الصهيوني والاقتراب من مواقفه. كما يؤكد على فداحة التراجع العربي في حشد مواقف الدول الصديقة للقضية الفلسطينية، كما كان الحال في المراحل السابقة ولا سيّما التراجع الذي حصل بعد اتفاق أوسلو وقبله المعاهدة المصرية - الإسرائيلية. ولهذا لا بدّ من إعادة النظر من جانب الجامعة العربية والحثّ على التأكيد أن القضية الفلسطينية ما تزال تحظى بالدعم العربي لها. وهنا لا بدّ من عودة الحوار مع الهند وغيرها من الأصدقاء السابقين.

يمكن تحديد الملامح الاستراتيجية لعام 2007 على النحو التالي:

1. تواصل الضغط الدولي على الطرف الفلسطيني للتخلي عن المقاومة المسلحة، وأخذ هذا الضغط شكلين؛ أحدهما سياسي تمثل في القطيعة الدبلوماسية شبه الكاملة من القوى الدولية الفاعلة تجاه القوى الفلسطينية، التي تتبنى خيار المقاومة رغم فوزها في الانتخابات التشريعية. وثانيهما الضغط الاقتصادي، لا سيما على قطاع غزة حيث تسيطر قوى خيار المقاومة المسلحة، وربط المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين بمقدار توافقه مع الطرف الإسرائيلي.

2. عقد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة بحضور دولي واسع دون أن يخرج المؤتمر بمشروع تسوية واضح الملامح، بل ترك الأمر للمفاوضات الثنائية مع زيادة الإشراف الأمريكي منذ المنتصف الثاني لعام 2007، والذي تجلّى في التركيز على مواصلة المفاوضات تحت كل الظروف وإعادة إحياء اللجنة الثلاثية الأمريكية - الإسرائيلية - الفلسطينية وتحويل الرباعية إلى شاهد زور؛ واستمرار ربط المساعدات الاقتصادية بالتطور في التسوية من ناحية، وغضّ الطرف عن تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة بشكل خاص، فضلاً عن الاغتيالات والاعتقالات والاقترابات في الضفة الغربية كذلك.

3. عرقلته الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية أي مساعٍ نحو رأب الصدع في الجبهة الداخلية الفلسطينية. والتهديد برفع اليد في حالة إعادة عباس للتفاهم مع حماس .
 4. تقوم سياسة الولايات المتحدة على تحديد دقيق ومباشر للالتزامات الفلسطينية، مقابل ترك الالتزامات الإسرائيلية في التسوية "للمفاوضات"، والتي يراد لها أن تصل إلى اتفاق وفقاً لرؤية بوش وشروط أولمرت مع بعض التعديلات الطفيفة لا سيّما بإعطاء جزء صغير من القدس الشرقية وعود بإطلاق المعتقلين إلى جانب الوعود المالية.
- ذلك كله يوحي أن عام 2008 سيكون فلسطينياً عام مواجهات، وعلى الخصوص، في قطاع غزة، حيث سيشهد الضغط عليها إلى أبعد الحدود؛ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؛ وعلى المستويات المحلية (من قوى التسوية الفلسطينية) والعربية والدولية.

هوامش الفصل الخامس

- 1 وكالة سما، 2007/1/16، انظر : <http://www.samanews.com/index.php>
- 2 عرب 48، 2007/2/14.
- 3 رويترز، 2007/6/16، و 2007/6/19.
- 4 *Washington Report on Middle East Affairs (WRMEA)*, vol. 26, issue 7, September/ October 2007.
- 5 *Economist magazine*, USA, vol. 384, issue 8547, 22/9/2007.
- 6 *The New York Times*, 19/7/2007.
- 7 القدس العربي، 2007/2/13.
- 8 وكالة معاً، 2007/1/19.
- 9 Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel.
- 10 Ian Williams, In His Leaked End-of-Mission Report, U.N. Mideast Envoy de Soto Tells It Like It Is, *WRMEA*, vol. 26, issue 6, August 2007, p. 12-13.
- 11 *WRMEA*, vol. 26, issue 7, September/ October 2007.
- 12 www.state.gov/p/nea/rls/2007/85455.htm
- 13 الحياة، 2007/10/17.
- 14 وكالة سما، 2007/5/25.
- 15 www.state.gov/p/nea/rls/2007/85455.htm
- 16 المستقبل، 2007/1/17.
- 17 *USA Today* newspaper, 17/7/2007.
- 18 Fatah and Hamas, *The Atlantic* magazine, vol. 300, issue 2, September 2007, in: <http://www.theatlantic.com/doc/200709/palestinian-poll>
- 19 *USA Today*, 6/9/2007.
- 20 *USA Today*, 27/6/2007.
- 21 www.whitehouse.gov/news/release/2007/11/20071128.html
- 22 www.whitehouse.gov/news/release/2007/11/10071127.html
- 23 انظر : عرب 48، 2007/12/17؛ والحياة، 2007/12/18؛ وانظر أيضاً:
<http://edition.cnn.com/2007/world/europe/12/17/palestinian.conf>
- 24 www.state.gov/secretary/rm/2007/11/95758.html
- 25 <http://en.wikinews.org/wiki/statement>
- 26 انظر التفاصيل في: وكالة وفا، 2007/1/30؛ وروترز، 2007/2/2.
- 27 الأيام، رام الله، 2007/3/2.
- 28 وكالة معاً، 2007/3/22.
- 29 رويترز، 2007/6/19.
- 30 انظر التفاصيل في: الأيام، رام الله، 2007/8/21؛ والحياة الجديدة، 2007/9/21.
- 31 السفير، 2007/8/28.
- 32 رويترز، 2007/6/18، و 2007/6/21.
- 33 <http://edition.cnn.com/2007/world/europe/12/17/palestinian.conf> وكذلك انظر: خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي في افتتاح أعمال مؤتمر باريس الاقتصادي، وكالة معاً، 2007/12/17.
- 34 الدستور، 2007/6/21.
- 35 القدس العربي، 2007/1/19.
- 36 وكالة سما، 2007/1/31.
- 37 السفير، 2007/8/13.
- 38 انظر: قدس برس، 2007/5/6، و 2007/5/8.
- 39 الدستور، 2007/5/31.

- 40 شبكة فلسطين اليوم، 2007/7/10.
- 41 وكالة سما، 2007/6/8.
- 42 السفير، 2007/12/18.
- 43 الوطن، السعودية، 2007/8/7.
- 44 الشرق الأوسط، 2007/12/29.
- 45 الغد، 2007/1/6.
- 46 انظر: وكالة معاً، 2007/1/11؛ والسفير، 2007/1/13.
- 47 انظر: الدستور، 2007/1/23؛ وانظر أيضاً:
- 2776th Council Meeting, General Affairs and External Relations Council of the European Union, Brussels, 22/1/2007, in The United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), see: <http://domino.un.org/unispal.nsf/bc8b0c56b7bf621185256cbf005ac05f/c3b592a9e37e41078525726d00563efb!OpenDocument>
- 48 رويترز، 2007/1/21.
- 49 انظر التفاصيل في: الرأي، عمان، 2007/7/24؛ والشرق الأوسط، 2007/8/1.
- 50 الحياة الجديدة، 2007/9/21.
- 51 رويترز، 2007/2/6.
- 52 www.ejpress.org/article/eu_and_annapolis_summit_/22040
- 53 الأيام، رام الله، 2007/12/29.
- 54 www.ejpress.org/article/22210
- 55 بي بي سي، 2007/3/26، في: http://news.bbc.co.uk/1/shared/bsp/hi/pdfs/06_03_07_perceptions.pdf
- Stephan Vopel, *Germans and Jews, United by their past: divided by their present?* (Guetersloh 56 Germany: The Bertelsmann Stiftung, 2007), in: http://www.bertelsmann-stiftung.de/bst/en/media/xcms_bst_dms_20283_20284_2.pdf
- 57 انظر التفاصيل في: الشرق الأوسط، 2007/6/11؛ والسفير، 2007/6/14؛ وعرب 48، 2007/6/20.
- 58 الأهرام، 2007/4/11؛ والدستور، 2007/4/14.
- 59 رويترز، 2007/2/27.
- 60 الأيام، رام الله، 2007/1/16.
- 61 www.ejpress.org/article/22210
- 62 رويترز، 2007/1/29.
- 63 وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، 2007/2/2. انظر: <http://ar.rian.ru>
- 64 الحياة، 2007/2/22.
- 65 النهار، 2007/6/19.
- 66 الحياة، 2007/8/1.
- 67 الخليج، 2007/12/26.
- 68 *China Economic Review*, 14/4/2007.
- 69 People's Daily Online, China, 16/3/2007, see: <http://english.people.com.cn>
- 70 Ibid.
- 71 www.mofa.go.jp/Region/middle-e/address.0702.htm
- 72 عكاظ، 2007/3/1؛ والحياة الجديدة، 2007/7/8.
- 73 عرب 48، 2007/9/19.
- 74 انظر التفاصيل في كل من: رويترز، 2007/3/21؛ والحياة، 2007/3/25.
- 75 وكالة سما، 2007/6/21؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/16.
- 76 رويترز، 2007/3/7.
- 77 رويترز، 2007/3/7.
- 78 www.state.gov/p/near/rt/c9963.html



- 79 انظر: وكالة وفا، 2007/2/2.
- 80 انظر: رويترز، 2007/2/10؛ وعرب 48، 2007/2/10.
- 81 انظر: وكالة وفا، 2007/2/21.
- 82 انظر: وكالة سما، 2007/5/30.
- 83 الأيام، رام الله، 2007/7/24؛ والدستور، 2007/9/13.
- 84 www.ejpress.org/article/eu_and_annapolis_summit_/21869.html
- 85 بي بي سي، 2007/10/16.
- 86 Ian Williams, *op. cit.*
- 87 "مؤتمر دولي يؤكد دعمه لشعبنا ويطلب بالتدخل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية"، وكالة وفا، 2007/3/15.
- 88 "Question of Palestine in Consultative Committee on External Affairs," *Muslim India journal*, New Delhi, February 2008, p. 45.
- 89 <http://meaindia.nic.in/speech/2007/11/22ss01.htm>
- 90 مقابلة مع السفير الهندي نكر الرحمن، في: الحياة الجديدة، 2007/1/27.
- 91 "الهند تحتّ الفلسطينيين على الوحدة..."، الخليج، 2007/9/29.
- 92 IMRA, 30/1/2007.
- 93 "مؤتمر يهودي يوصي بتعزيز العلاقات مع دول عظمى صاعدة كاليهند والصين"، الشرق الأوسط، 2007/7/13.
- 94 جريدة "هيندوستان إكسبرس" الصادرة باللغة الأوردية، نيودلهي، 2007/10/25.
- 95 <http://www.mfa.gov.il/MFA/About+the+Ministry/MFA+Spokesman/2007/Hindu-Jewish+summit+held+in+New+Delhi+7-Feb-2007.htm>
- 96 See for example: http://www.indianmuslims.info/news/2007/february/09/articles/self_styledmuslim_leaders_join_jewish_rabbis.html; and *The Milli Gazette* newspaper, New Delhi, 1-15/3/2007, p. 1.
- 97 انظر تقرير عن الزيارة والتنديبات بها والاعتصام في: 1. *The Milli Gazette*, 1-15/9/2007, p. 1.
- 98 أفاعي الكم، تعبير هندي وفارسي يقصد به الأعداء الذين يعيشون بيننا، أي "الطابور الخامس". والكم هو جزء من قميص الإنسان، ووجود الأفعى بداخله كناية عن الخطر الذي تشكله عليه.
- 99 Nick Mackenzie, "World religious leaders gather at Amritsar," *Religious Intelligence*, London, 26/11/2007, in: <http://www.religiousintelligence.co.uk/news/?NewsID=1229>
- وقد سبق للإسرائيليين دعوة زعماء طائفة السيخ لزيارة "إسرائيل" في كانون الأول / ديسمبر 2005، وقيل وقتها إن "اليهود والسيخ توأمان انفصلا عند الولادة"، انظر:
- Lauren Gelfond Feldinger, "Sikhs and Jews - separated at birth?" and "Lions in Zion," *The Jerusalem Post* newspaper, 29/12/2005; and Roe Nahmias, "India: Israeli nabbed for carrying bullet," *Yedioth Ahronoth*, 17/12/2005, in: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3185733,00.html>
- Harinder Mishra, "Israel House seeks steps for image makeover," *The Asian Age* newspaper,¹⁰⁰ New Delhi, 5/1/2007.
- Etgar Lefkovits, "118 Bnei Menashe immigrants arriving in Israel," *The Jerusalem Post*,¹⁰¹ 24/8/2007, in:
- <http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1187779146925&pagename=JPost%2FJPArticle%2F>
- Ramesh Ramachandran, "Israel grapples with influx of lost tribe from India," *The Asian Age*,¹⁰² 24/11/2007.
- <http://in.rediff.com/money/2004/aug/26israel.htm> ¹⁰³
- http://commerce.nic.in/pressrelease/pressrelease_detail.asp?id=1860 ¹⁰⁴
- See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/archive/200401/fr_trade/td1.htm; http://www.cbs.gov.il/archive/200501/fr_trade/td1.htm; and http://www.cbs.gov.il/archive/200801/fr_trade/td1.htm ¹⁰⁵
- The Times of India* newspaper, New Delhi, 14/6/2007. ¹⁰⁶
- http://www.idrw.org/2007/09/29/israeli_army_delegation_to_visit_kashmir_in_october.html ¹⁰⁷

- The Times of India* , 9/2/2007, in: <http://timesofindia.indiatimes.com/articleshow/1581346.cms> 108
ويمكن أن تقاس أهمية هذه المشتريات من أن إجمالي مبيعات "إسرائيل" من الأسلحة للخارج بلغ 4.5 مليار دولار في سنة 2006.
- Ibid. 109، للمزيد عن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند، راجع: "تعاون هندي - إسرائيلي في مجال الصواريخ... و15 مشروعاً للتكنولوجيا الفضائية"، *الحياة*، 2007/10/22.
- Ravi Sharma, "Israeli know how for LCA radar," *The Hindu* newspaper, New Delhi, 29/6/2007, 110
in: <http://www.thehindu.com/2007/09/29/stories/2007062954380900.htm>
- The Hindu*, 1/9/2007. 111
- "اتفاق على زيادة التعاون بين إسرائيل والهند"، *الخليج*، 2007/3/10. 112
- The Times of India*, 9/2/2007. 113
- The Hindu*, 1/9/2007. 114
- http://timesofindia.indiatimes.com/India/India_Israel_to_step_up_naval_ties/articleshow/2263575.cms 115
- http://timesofindia.indiatimes.com/World/Rest_of_World/India_Israel_mull_development_of_unmanned_combat_helicopters/articleshow/2279391.cms 116
- جريدة "عوام" الصادرة بالأوردية، نيودلهي، 2007/3/13. 117
- For details, see: "RAW & Mossad: the secret link," Rediff.com, 8/9/2003, in: 118
<http://www.rediff.com/news/2003/sep/08spec.htm>
- IMRA , 14/3/2007 119
- انظر على سبيل المثال: "القاعدة في الهند تهدد الحلف بين نيودلهي وواشنطن وإسرائيل"، *الحياة*، 2007/6/9. وقد اتهمت جماعات مسلمة هندية بأن "إسرائيل" تقف وراء هذه الأخبار المدسوسة على الإعلام، انظر: 120
The Milli Gazette, 16-31/7/2007.
- وكذلك اتهمت بعض الصحف، الصادرة بالأوردية في الهند، "إسرائيل" بأنها تقف وراء بعض الهجمات الإرهابية في الهند، مثلاً: افتتاحية جريدة "عوام"، 2007/10/16، وتم نشر الترجمة في: 121
The Milli Gazette, 1-15/8/2007, p. 2.
- "India, Israel establishes mechanism to share intelligence information on regular basis" 121
Associated Press of Pakistan (APP), 1/1/2008, in:
http://www.app.com.pk/en/_/index.php?option=com_content&task=view&id=25040



The Palestinian Strategic Report 2007

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2007



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدّثة حتى نهاية 2007، وأنه قد قام بإعداده نخبة متميّزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطّه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-25-6



9 789953 500256



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

